

قواعد عند المفسرين 19

قَوَاعِدُ الْمَصَدَرِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

إعداد

عُمر بن عبد المجيد البيانوني



قَوَاعِدُ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبع والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى الله خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الإلكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيّد الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء التاسع عشر من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، والجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين، والجزء الرابع عشر: قواعد التوكيد عند المفسرين، والجزء الخامس عشر: قواعد الاستدلال عند المفسرين، والجزء السادس عشر: قواعد العام والخاص عند المفسرين، والجزء السابع عشر: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين، والجزء الثامن عشر: قواعد المسند والمسند إليه عند المفسرين، وهذا هو الجزء التاسع عشر: قواعد المصدر عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالمصدر عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ست وخمسين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: المصدر في اللغة العربية وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: معنى المصدر في اللغة
- المبحث الثاني: معنى المصدر في الاصطلاح
- الفصل الثاني: قواعد المصدر عند المفسرين، وفيه خمسة مباحث:
- المبحث الأول: قواعد في المَصْدَرِ والعامل والمعمول
- المبحث الثاني: قواعد في المَصْدَرِ والفعل
- المبحث الثالث: قواعد في المَصْدَرِ والإضافة
- المبحث الرابع: قواعد في المَصْدَرِ والتأكيد
- المبحث الخامس: قواعد عامة في المَصْدَرِ

.....

قواعد المصدر عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في المَصْدَرِ والعامل والمعمول

١. قاعدة: (المَصْدَرُ فَرَعٌ فِي الْعَمَلِ فِي الْفِعْلِ)
٢. قاعدة: (المَصْدَرُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ)
٣. قاعدة: (مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ)
٤. قاعدة: (المَصْدَرُ إِذَا جَاءَ تَفْصِيلَ عَاقِبَةٍ، فَعَامِلُهُ مِمَّا يَجِبُ إِضْمَارُهُ)
٥. قاعدة: (مِنْ شَرْطِ عَمَلِ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَنْ يَكُونَ مُظْهِراً)
٦. قاعدة: (الْبَصَرِيُّونَ أَجَازُوا إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ الْمُنُونِ)
٧. قاعدة: (المَصْدَرُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ الْخَبَرِ)
٨. قاعدة: (المَصْدَرُ إِذَا وُصِفَ قَبْلَ ذِكْرِ مَعْمُولِهِ لَمْ يَجْزِ إِعْمَالُهُ)
٩. قاعدة: (إِذَا وُصِفَ الْمَصْدَرُ لَمْ يَجْزِ لِمَعْمُولِهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الصِّفَةِ)
١٠. قاعدة: (المَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَا يَعْمَلُ إِنَّمَا يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الَّذِي يَنْحَلُّ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ)

١١. قاعدة: (قد يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ فِي شَيْءٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُؤَكَّدًا)

١٢. قاعدة: (إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُضَافِ وَلَا الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ أَقْسَمُ، وَإِعْمَالُ الْمُضَافِ أَكْثَرُ)

١٣. قاعدة: (يَجُوزُ إِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ)

١٤. قاعدة: (الْمَصْدَرُ الْمُعَرَّفُ بِأَلٍ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فِإِعْمَالُهُ عِنْدَهُمْ فِيهِ قَلِيلٌ)

١٥. قاعدة: ((غُفْرَانُكَ) مِنْ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ مُضْمَرًا)

١٦. قاعدة: (حَذَفُ الْمَصْدَرِ وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا فِي الشِّعْرِ)

١٧. قاعدة: (حَذَفُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَوْضُولٌ وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ)

المبحث الثاني: قواعد في المصدر والفعل

١٨. قاعدة: (الْمَصْدَرُ فِي قُوَّةِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ إِمَّا مُشْتَقٌّ، أَوْ هُوَ أَصْلُ الْإِشْتِقَاقِ)

١٩. قاعدة: (أَصْلُ الْمَصْدَرِ الْآتِي بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نِسْبَةٍ لِفَاعِلِهِ)

٢٠. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْمَصَادِرِ مَا يَلْتَزِمُونَ حَذْفَ أَفْعَالِهَا)

٢١. قاعدة: (اسْمُ الْمَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلَ الْمَصْدَرِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ بِأَنْ وَالْفِعْلِ)

٢٢. قاعدة: (إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ عَوَضًا عَنِ الْفِعْلِ فَيَكُونُ الدَّالُّ عَلَى الْفِعْلِ وَالسَّادُّ مَسْدَهُ دَالًّا عَلَى الْجِنْسِ)

٢٣. قاعدة: (الْعَرَبُ تَجْعَلُ الْفِعْلَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ فِي مَرَاتِبَ: الْأُولَى: أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، الثَّانِيَّةُ: أَنْ تُحَذَفَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ وَيَبْقَى النَّصْبُ بِهَا، الثَّالِثَةُ: أَنْ تُحَذَفَ (أَنْ) وَيُرْفَعَ الْفِعْلُ عَمَلًا عَلَى الْقَرِينَةِ، الرَّابِعَةُ: عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الْفِعْلِ مُرَادًا بِهِ الْمَصْدَرُ)

٢٤. قاعدة: (المصدر المراد به الدعاء لَا يَرْتَفِعُ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ نَحْوَ سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْمَدْحُ أَوْ التَّعَجُّبُ لِقُرْبِهِمَا مِنَ الْخَبَرِ دُونَ الدُّعَاءِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْخَبَرُ فِي الدُّعَاءِ إِلَّا بِصِيغَةِ الْفِعْلِ)

٢٥. قاعدة: (لَمَّا غَلَبَتْ إِضَافَةُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الْجُمْلِ وَكَانَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَفَائِدَةُ الْعُدُولِ عَنِ الْإِثْيَانِ بِالْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ لِأَنَّ فِي الْإِثْيَانِ بِإِذِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْجُمْلَةِ اسْتِحْضَارًا لِلتَّكْوِينِ الْعَجِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الدِّهْنَ إِذَا تَصَوَّرَ الْمَصْدَرُ لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا مَعْنَى الْحَدَثِ وَإِذَا سَمِعَ الْجُمْلَةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ تَصَوَّرَ حَدُوثَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً)

٢٦. قاعدة: (حَرْفُ (لَوْ) بِمَنْزِلَةِ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا صَارَ مُؤَوَّلًا بِمَصْدَرٍ فَصَارَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ اسْتِعْمَالًا غَلَبَ عَلَى (لَوْ) الْوَاقِعَةِ بَعْدَ فِعْلِ يَوْذُ وَقَدْ يُلْحَقُ بِهِ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَحَبَّةِ وَالرَّغْبَةِ)

المبحث الثالث: قواعد في المصدر والإضافة

٢٧. قاعدة: (أَصْلُ الْمَصْدَرِ أَنْ يُضَافَ إِلَى فَاعِلِهِ)

٢٨. قاعدة: (وَصِفُ الْمَصْدَرِ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ انْتَصَبَ نَصَبَ الْمَصْدَرِ)

٢٩. قاعدة: (أَصْلُ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ لِذَاتِ الْفَاعِلِ أَوْ ذَاتِ الْمَفْعُولِ

فَلَا تَكُونُ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ)

٣٠. قاعدة: (جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ يَمْنَعُونَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى

الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ)

المبحث الرابع: قواعد في المصدر والتأكيد

٣١. قاعدة: (مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ: الْإِخْبَارُ بِالْمَصْدَرِ)

٣٢. قاعدة: (مِنَ الْمُبَالِغَةِ فِي الْوَصْفِ: الْإِسْنَادُ إِلَى الْمَصْدَرِ مَا هُوَ لَصَاحِبِهِ

مَجَازًا)

٣٣. قاعدة: (الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ: يُفِيدُ رَفَعَ احْتِمَالِ الْمَجَازِ)

٣٤. قاعدة: (من أنواع المصدر: المصدر المؤكد لغيره)

٣٥. قاعدة: (قد يوضع المصدر موضع الوصف مبالغة)

٣٦. قاعدة: (قد يُحْزَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِاسْمِ الذَّاتِ لِلْمُبَالَغَةِ)

المبحث الخامس: قواعد عامة في المصدر

٣٧. قاعدة: (رَفَعُ الْمَصْدَرِ أَبْلَغُ مِنْ نَصْبِهِ)

٣٨. قاعدة: (المصدر قد يأتي بمعنى المفعول)

٣٩. قاعدة: (المصدر لا يدل على زمان معين)

٤٠. قاعدة: (قد يسدُّ المصدر مسدَّ الشرط والجواب)

٤١. قاعدة: (المصدر لا يتقدَّمُ عَلَيْهِ صَلَتهُ)

٤٢. قاعدة: (المصدر المضاف من صيغ العموم)

٤٣. قاعدة: (المصدر المؤوَّلُ أعرفُّ مِنَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ؛ لَأَنَّهُ يُشَبِّهُ الضَّمِيرَ

مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ)

٤٤. قاعدة: (لا يقوم مقام الظرف الزماني إلا المصدر الصريح بلفظه)

٤٥. قاعدة: (قد يُحذفُ المصدرُ ويُقامُ مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ مقامه)

٤٦. قاعدة: (إِذَا تَسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى الْمَصْدَرِ كَانَ الْمَصْدَرُ مَنْفِيًّا عَلَى جِهَةِ

الْعُمُومِ)

٤٧. قاعدة: (المصدر الميميُّ أَبْلَغُ مِنْ جِهَةِ زِيَادَةِ الْمَبْنِيِّ)

٤٨. قاعدة: (المصدر أصلُ الاشتقاقِ)

٤٩. قاعدة: (المصدر قد يكونُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْجِنْسِ وقد يكونُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ

الْفَاعِلِ)

٥٠. قاعدة: ((حَسْبُ) مُلَازِمُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ الْجُمُودِ شَابَةُ الْمَصْدَرِ،

أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْمَ فِعْلٍ فَهُوَ كَالْمَصْدَرِ)

٥١. قاعدة: (المفعولُ أَوْغَلُ فِي الْإِسْمِيَّةِ مِنَ الْمَصْدَرِ فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الْإِدْغَامِ؛

لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِدْغَامِ لِلْأَفْعَالِ)

٥٢. قاعدة: (كثُرَ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى فَعْلَان - بفتح العين - وأما فَعْلَان - بسكون العين - فقليلٌ)

٥٣. قاعدة: (قد تقوم (ما) الاستفهامية وكذلك (ماذا) إذا جعلتها كُلهَا استفهاماً مقامَ المَصْدَرِ)

٥٤. قاعدة: (العَرَبُ يُعَامِلُونَ اسْمَ الْمَرَّةِ مُعَامَلَةً مُطْلَقِ الْمَصْدَرِ غَيْرَ مُلَاحِظِينَ فِيهِ مَعْنَى الْمَرَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُلَاحِظُونَ الْمَصْدَرَ فِي ضِمْنِ فَرْدٍ)

٥٥. قاعدة: (المَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ يُشَبِّهُ الضَّمِيرَ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ، فَكَانَ أَعْرَفَ مِنْ غَيْرِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَ حَقِيقاً بِأَن يَكُونَ هُوَ الْإِسْمُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْأَعْرَفَ مِنَ الْجُزْأَيْنِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مُسْنِداً إِلَيْهِ)

٥٦. قاعدة: (كَمَا يَنْحَلُّ الْمَصْدَرُ لِأَن وَالْفِعْلَ الْمَاضِي وَأَن وَالْمُضَارِعَ، كَذَلِكَ يَنْحَلُّ لِأَن وَفِعْلُ الْأَمْرِ أَلَّا تَرَى أَنَّ (أَن) تُوصَلُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ نَحْوُ كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَن فَمَ كَمَا تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ بِخِلَافِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فَإِنَّهَا لَا تُوصَلُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ وَبِخِلَافِ كَيْ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَرْفاً وَكَانَتْ مَصْدَرِيَّةً فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ فَقَطْ)

الفصل الأول: المصدر في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى المصدر في اللغة:

(الصَّادُ وَالذَّالُّ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْوَرْدِ، وَالْآخَرُ صَدْرُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرُهُ.

فَالأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: صَدَرَ عَنِ الْمَاءِ، وَصَدَرَ عَنِ الْبِلَادِ، إِذَا كَانَ وَرَدَهَا ثُمَّ شَخَّصَ عَنْهَا.

وَقَالَ الْأَحْمَرُ: يُقَالُ: صَدَرْتُ عَنِ الْبِلَادِ صَدْرًا، وَهُوَ الْإِسْمُ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ جَزَمْتَ الدَّالَ. وَأَنْشَدَ:

وَلَيْلَةٍ قَدْ جَعَلْتُ الصُّبْحَ مَوْعِدَهَا ... صَدَرَ الْمَطِيَّةِ حَتَّى تَعْرِفَ السَّدَفَا
صَدْرُ الْمَطِيَّةِ مَصْدَرٌ.

وَأَمَّا الْآخَرُ فَالْصَّدْرُ لِلْإِنْسَانِ، وَالْجَمْعُ: صُدُورٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} [الحج: ٤٦] ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ. فَالْصِّدَارُ: ثَوْبٌ يُغَطِّي الرِّأْسَ وَالصَّدْرَ. وَالصِّدَارُ: سِمَةٌ عَلَى صَدْرِ الْبَعِيرِ. وَالتَّصْدِيرُ: حَبْلٌ يُصَدَّرُ بِهِ الْبَعِيرُ لِقَلَا يُرَدَّ جَمَلُهُ إِلَى خَلْفِهِ. وَالْمُصَدَّرُ: الْأَسَدُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِقُوَّةِ صَدْرِهِ. وَالْمُصْدُورُ: الَّذِي يَشْتَكِي صَدْرَهُ^(١).

(وَالصَّدْرُ: وَاحِدُ الصُّدُورِ. وَصَدَرَ الْقَنَاةُ: أَعْلَاهَا. وَصَدَرَ الْأَمْرُ: أَوَّلُهُ. وَصَدَرَ كُلُّ شَيْءٍ: أَوَّلُهُ. وَكُلُّ مَا وَاجَهَكَ: صَدَرَ، وَصَدَرَ الْإِنْسَانُ مِنْهُ مَذْكَرٌ؛ وَجَمْعُهُ صُدُورٌ وَلَا يَكْسَرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) [الحج: ٤٦]، وَالْقَلْبُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الصَّدْرِ إِنَّمَا جَرَى هَذَا عَلَى التَّوَكِيدِ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: (يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ) [آل عمران: ١٦٧]، وَالْقَوْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَمِ لَكِنَّهُ أَكَّدَ بِذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ: (إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً أَنْشَى).

(١). مقاييس اللغة ٣: ٣٣٧.

والصُّدْرَةُ: الصِّدْر، وَقِيلَ: مَا أَشْرَفَ مِنْ أَعْلَاهُ. وَالصِّدْرُ: الطَّائِفَةُ مِنَ الشَّيْءِ. وَالصُّدْرَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا أَشْرَفَ مِنْ أَعْلَى صَدْرِهِ؛ وَمِنْهُ الصُّدْرَةُ الَّتِي تُلبَسُ؛ وَمِنْ هَذَا قَوْلُ امْرَأَةٍ طَائِفَةٍ كَانَتْ تَحْتَ امْرِئِ الْقَيْسِ، فَقَرَّكَتُهُ وَقَالَتْ: إِنِّي مَا عَلِمْتُكَ إِلَّا تَقِيلُ الصُّدْرَةَ سَرِيعَ الْهِدَافَةِ بِطِيءِ الْإِفَاقَةِ. وَالْأَصْدَرُ: الَّذِي أَشْرَفَتْ صُدْرَتُهُ. وَالْمَصْدُورُ: الَّذِي يَشْتَكِي صَدْرَهُ؛ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: قَالَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: حَتَّى مَتَى تَقُولُ هَذَا الشَّعْرَ؟ فَقَالَ:

لَا بُدَّ لِلْمَصْدُورِ مِنْ أَنْ يَسْغُلَا

الْمَصْدُورُ: الَّذِي يَشْتَكِي صَدْرَهُ، صُدِرَ فَهُوَ مَصْدُورٌ؛ يُرِيدُ: أَنْ مَنْ أُصِيبَ صَدْرُهُ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَسْغُلَ، يَعْنِي أَنَّهُ يَحْدُثُ لِلْإِنْسَانِ حَالٌ يَتِمَثَّلُ فِيهِ بِالشَّعْرِ وَيَطِيبُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يَكَادُ يَمْتَنِعُ مِنْهُ. وَفِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: قِيلَ لَهُ إِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ يَقُولُ الشَّعْرَ، قَالَ: وَيَسْتَطِيعُ الْمَصْدُورُ أَنْ لَا يَنْفُثَ [يَنْفُثَ] أَيَّ لَا يَبْزُقُ؛ شَبَّهَ الشَّعْرَ بِالنَّفْثِ لِأَنَّهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الْقَمِ.

وَصَدَرَ فَلَانٌ فَلَانًا يَصْدُرُهُ صَدْرًا: أَصَابَ صَدْرَهُ. وَرَجُلٌ أَصْدَرُ: عَظِيمُ الصِّدْرِ، وَمُصَدَّرٌ: قَوِيُّ الصِّدْرِ شَدِيدُهُ؛ وَكَذَلِكَ الْأَسَدُ وَالذِّئْبُ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ: أُتِيَ بِأَسِيرٍ مُصَدَّرٍ؛ هُوَ الْعَظِيمُ الصِّدْرِ. وَفَرَسٌ مُصَدَّرٌ: بَلَغَ الْعَرَقَ صَدْرَهُ. وَالْمُصَدَّرُ مِنَ الْخَيْلِ وَالْغَنَمِ: الْأَبْيَضُ لَبَّةِ الصِّدْرِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ النَّعَاجِ السَّودَاءِ الصِّدْرِ وَسَائِرُهَا أَبْيَضٌ؛ وَنَعَجَةٌ مُصَدَّرَةٌ. وَرَجُلٌ بَعِيدُ الصِّدْرِ: لَا يُعْطَفُ، وَهُوَ عَلَى الْمَثَلِ. وَالتَّصَدَّرَ: نَصَبَ الصِّدْرَ فِي الْجُلُوسِ. وَصَدَّرَ كِتَابَهُ: جَعَلَ لَهُ صَدْرًا؛ وَصَدَّرَهُ فِي الْمَجْلِسِ فَتَصَدَّرَ. وَتَصَدَّرَ الْفَرَسُ وَصَدَّرَ، كِلَاهُمَا: تَقَدَّمَ الْخَيْلَ بِصَدْرِهِ. وَالْمُصَدَّرُ مِنَ الْخَيْلِ السَّابِقُ ^(١).

(١) . باختصار من: لسان العرب ٤: ٤٤٦.

المبحث الثاني: معنى المصدر في الاصطلاح:

(المصدر: هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه) ^(١).

و(المصدر: هُوَ اسم الحدث الجاري على الفعل. وَتَحْقِيقُ الحدثِ فِي الحدثِ
وَالمرَادُ بِجريانه على الفعل هُوَ صَلَاحِيَّةُ أَنْ يَقَعَ بعد اشتقاق الفعل مِنْهُ تَأْكِيداً لَهُ
أَوْ بَيَاناً لنوعه أَوْ عدده مثل جَلَسْتُ جُلُوساً وجلسة وجلسة وَهُوَ من الثلاثي
المُجَرَّد سَمَاعِي. وَمِنْ غَيْرِهِ قِيَاسِي) ^(٢).

و(المصدر لَا يدل بصيغته على فاعل وزمان) ^(٣).

(١) . التعريفات للجرجاني: ٢١٦.

(٢) . دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) ٣: ١٩٠.

(٣) . الكليات: ١٠٤٩.

الفصل الثاني: قواعد المصدر عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد في المصدر والعامل والمعمول

١. قاعدة: (المصدر فرع في العمل في الفعل)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ) [الملك: ١١] قال: (واللام الداخلة على (سحقا) لام التقوية إن جعل (سحقا) دعاء عليهم بالإبعاد؛ لأن المصدر فرع في العمل في الفعل، ويجوز أن يكون اللام لام التبيين لآياته تعلق العامل بمعموله كقولهم: شكرا لك، فكل من (سحقا) واللام المتعلقة به مستعمل في معنييه).^(١)

وعند قوله سبحانه: (مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ) [النازعات: ٣٣] قال: ((المتاع) يطلق على ما ينتفع به مدة، ففيه معنى التأجيل، وتقدم عند قوله: (وَأَمْتَعْتَكُمْ) في سورة النساء [١٠٢]، وهو هنا اسم مصدر متع، أي إعطاء للانتفاع زماناً، وتقدم بيانه عند قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) في سورة الأعراف [٢٤].

وانتصب (متاعاً) على النيابة عن الفعل. والتقدير: متعناكم متاعاً. ولام لكم ولأنعامكم لام التقوية؛ لأن المصدر فرع في العمل عن الفعل)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٢٩: ٢٨.

(٢). التحرير والتنوير ٣٠: ٨٨.

٢. قاعدة: (المصدر لا يعمل فيما قبله)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري، فعند قوله سبحانه: (فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) [المائدة: ١٤] قال: (و(بينهم): ظرف لأغرينا، أو حال من «العداوة» ، ولا يكون ظرفاً للعداوة؛ لأن المصدر لا يعمل فيما قبله. (إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) يتعلق بأغرينا أو بالبغضاء أو بالعداوة؛ أي تباغضوا إلى يوم القيامة) (١).

وعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ) [المائدة: ١٠٦] قال: (وأما «حين الوصية» ففيه على هذا ثلاثة أوجه: أحدها: هو ظرف للموت. والثاني: ظرف لحضر، وجاز ذلك إذ كان المعنى حضر أسباب الموت. والثالث: أن يكون بدلا من إذا. وقيل «شهادة بينكم» مبتدأ، وخبره «إذا حضر» و «حين» على الوجوه الثلاثة في الإعراب، وقيل: خبر الشهادة حين، وإذا ظرف للشهادة، ولا يجوز أن يكون «إذا» خبراً للشهادة، وحين ظرفاً لها، إذ في ذلك الفصل بين المصدر، وصلته بخبره، ولا يجوز أن تعمل الوصية في إذا؛ لأن المصدر لا يعمل فيما قبله، ولا المضاف إليه في الإعراب يعمل فيما قبله، وإذا جعلت الظرف خبراً عن الشهادة، فاثنان خبر مبتدأ محذوف، أي: الشاهدان اثنان) (٢).

وعند قوله سبحانه: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيُقُولُونَ جَهَنَّمَ مَحْجُورًا) [الفرقان: ٢٢] قال: ((يوم يرون) : في العامل فيه ثلاثة أوجه: أحدها: اذكر يوم.

والثاني: يعذبون يوم، والكلام الذي بعده يدل عليه.

(١). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٤٢٨.

(٢). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٤٦٦.

والثالث: لا ييشرون يوم يرون، ولا يجوز أن تعمل فيه البشرى لأمرين: أحدهما: أن المصدر لا يعمل فيما قبله. والثاني: أن المنفي لا يعمل فيما قبل لا^(١).

٣. قاعدة: (معمول المصدر لا يتقدم عليه)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري والألوسي، فعند قوله سبحانه: (انظرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا) [النساء: ٥٠] قال: (و) (على الله): متعلق ب(يفترون). ويجوز أن يكون حالا من «الكذب». ولا يجوز أن يتعلق بالكذب؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، فإن جعل على التبيين جاز^(٢).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء: ٥٨] قال: (ولا يجوز أن يعمل في إذا أن تحكموا؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه)^(٣).

وعند قوله سبحانه: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ) [الكهف: ٥] قال العكبري: (يجوز أن يكون موضع الجملة المنفية جرا صفة مؤكدة لشك؛ تقديره: لفي شك منه غير علم. ويجوز أن تكون مستأنفة، ومن زائدة، وفي موضع من علم وجهان: أحدهما: هو رفع بالابتداء، وما قبله الخبر، وفيه وجهان: أحدهما: هو به، «ولهم» فضلة مبينة مخصصة كالتي في قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص: ٤] فعلى هذا يتعلق به الاستقرار. والثاني: أن لهم هو الخبر، وفي به

(١). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢: ٩٨٣.

(٢). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٣٦٤.

(٣). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٣٦٦.

على هذا عدة أوجه: أحدهما: أن يكون حالا من الضمير المستكن في الخبر،
والعامل فيه الاستقرار. والثاني: أن يكون حالا من العلم؛ لأن من زائدة، فلم
تمنع من تقديم الحال، على أن كثيرا من البصريين يجيز تقديم حال المجرور عليه.
والثالث: أنه على التبيين؛ أي: ما لهم أعني به، ولا يتعلق بنفس علم؛ لأن
معمول المصدر لا يتقدم عليه^(١).

وعند قوله سبحانه: (أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا)
[النساء: ١٢١] قال الألوسي: (وعنها: متعلق بمحذوف وقع حالا من
(محيصاً)).

ولم يجوزوا تعلقه بـ(يَجِدُونَ)؛ لأنه لا يتعدى بعن، ولا بمحيصا لأنه إن كان
اسم مكان فهو لا يعمل لأنه ملحق بالجوامد، وإن كان مصدرا فمعمول المصدر
لا يتقدم عليه، ومن جوز تقدمه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جوزوه هنا^(٢).

وعند قوله سبحانه: (قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكُمْ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكُمْ لَتَعْلَمُونَ
مَا تُرِيدُونَ. قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) [النساء: ٧٩-٨٠]
قال: (قَالُوا معرضين عما نصحهم به من الأمر بالتقوى والنهي عن الإخزاء عن
أول كلامه لَقَدْ عَلِمْتُمْ ما لنا في بَنَاتِكُمْ مِنْ حَقٍّ أي حق وهو واحد الحقوق،
وعنوا به قضاء الشهوة أي ما لنا حاجة في بناتك، وقد يفسر بما يخالف الباطل
أي ما لنا في بناتك نكاح حق لأنك لا ترى جواز نكاحنا للمسلمات، وما هو
إلا عرض سابري كذا قيل، وهو ظاهر في أنه كان من شريعته عليه السلام عدم
حل نكاح الكافر المسلمة.

وقيل: إنما نفوا أن يكون لهم حق في بناته لأنهم كانوا قد خطبوهن فردهم
وكان من سنتهم أن من رد في خطبة امرأة لم تحل له أبدا، وقيل: إنهم لما اتخذوا

(١). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٤٠٥.

(٢). روح المعاني ٣: ١٤٥.

إتيان الذكور مذهبا كان عندهم هو الحق وأن نكاح الإناث من الباطل فقالوا ما قالوا، وقيل: قالوا ذلك لأن عادتهم كانت أن لا يتزوج الرجل منهم إلا واحدة وكانوا كلهم متزوجين وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ ما تُرِيدُ أي من إتيان الذكور، والظاهر أن ما مفعول لتعلم، وهو بمعنى تعرف، وهي موصولة والعائد محذوف أي الذي نريده، وقيل: إنها مصدرية فلا حذف أي إرادتنا.

وجوز أن تكون استفهامية وقعت مفعولا -لنريد- وهي حينئذ معلقة - لتعلم- ولما يئس عليه السلام من ارعوائهم عما هم عليه من الغي قال (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً) أي لو ثبت أن لي قوة ملتبسة بكم بالمقاومة على دفعكم بنفسي لفعلت -فلو- شرطية وجوابها محذوف كما حذف في قوله سبحانه: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) [الرعد: ٣١] وجوز أن تكون للتمني، و(بِكُمْ) حال من (قُوَّةً) كما هو المعروف في صفة النكرة إذا قدمت عليها، وضعف تعلقه بها؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه في المشهور^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ) [الرعد: ١١] قال: (و(مَرَدَّ) مصدر ميمي أي فلا رد له، والعامل في (إذا) ما دلَّ عليه الجواب؛ لأن معمول المصدر وكذا ما بعد الفاء لا يتقدم عليه، والتقدير كما قال أبو البقاء وقع أو لم يرد أو نحو ذلك، والظاهر أن (إذا) للكلية، وقد جاءت كذلك في أكثر الآيات^(٢).

وعند قوله سبحانه: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم: ٦٩] قال: (و(عَلَى الرَّحْمَنِ) متعلق بأشد و(عِتِيًّا) تمييز محمول عن المبتدأ، ومن زعم أنه جمع جعله حالا، وجوز في الجار أن يكون للبيان فهو متعلق بمحذوف كما في سقيا لك، ويجوز تعلقه ب(عتيا)، أما إن كان وصفاً فبالاتفاق،

(١). روح المعاني ٦: ٣٠٤.

(٢). روح المعاني ٧: ١١١.

وأما إذا كان مصدراً فعند القائل يجوز تقدم معمول المصدر لا سيما إذا كان ظرفاً، وكذا الكلام في (بها) من قوله: (هُم أُولَى بِهَا صِلِيًّا) فإنه يجوز أن يكون الجار للبيان، وأن يكون متعلقاً بـ(أولى) وأن يكون متعلقاً بـ(صليًّا) ^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [النور: ٢] قال: (و(بهما) قيل متعلق بمحذوف على البيان أي أعني بهما، وقيل بترأفوا محذوفاً أي ولا ترأفوا بهما، ويفهم صنيع أبي البقاء اختيار تعلقه بـ(تأخذ) والباء للسببية أي ولا تأخذكم بسببهما رأفة، ولم يجوز تعلقه برأفة معللاً بأن المصدر لا يتقدم معموله عليه، وعندي هو متعلق بالمصدر ويتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره) ^(٢).

وعند قوله تعالى: (لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا) [الفرقان: ١٦] قال: (قال بعضهم: الضمير للخلود، وآخر لحصول ما يشاءون لهم فيها أوله ولكون الجنة جزاء ومصيراً، والإفراد باعتبار ما ذكر ويغني عنه ما سمعت، والأكثر على أنه لما يشاءون وهو اسم كان وقوله تعالى: (عَلَى رَبِّكَ) متعلق بها أو بمحذوف وقع حالا من قوله سبحانه: (وَعْدًا) وهو خبرها، ولم يجوز تعلق الجار به سواء كان باقياً على مصدريته، أو مؤولاً باسم المفعول أي موعوداً لما علمت من الخلاف في مرجع الضمير بناء على منع تقديم معمول المصدر عليه، وإن كان مؤولاً بغيره أو كان المقدم ظرفاً وفيه خلاف) ^(٣).

وعند قوله سبحانه: (كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) [الذاريات: ١٧] قال: (ومِنَ اللَّيْلِ صفة، أو لغو متعلق بـ(يهجعون) ومِنَ للابتداء، وجملة (يَهْجَعُونَ) خبر كان، أو (قَلِيلًا) صفة لظرف محذوف أي زماناً قليلاً، و(مِنَ

(١). روح المعاني ٩: ٢٨١.

(٢). روح المعاني ٨: ٤٣٦.

(٣). روح المعاني ٩: ٤٣٦.

الليل) صفة على نحو قليل من المال عندي، وإما موصولة عائدها محذوف فهي فاعل قَلِيلاً وهو خبر كان وَمِنْ الليلِ حال من الموصول مقدم، كأنه قيل: كانوا قد قل المقدار الذي يهجعون فيه كائناً ذلك المقدار مِنَ الليل، وإما مصدرية فالمصدر فاعل قَلِيلاً وهو خبر كان أيضاً، و(مِنْ الليلِ) بيان لا متعلق بما بعده؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم^(١).

وقال السهيلي: (متى يجوز تقديم معمول المصدر؟ فنقول: كل مصدر نكرة غير مضاف إلى ما بعده يجوز تقديم معموله عليه إلا المفعول؛ لأن المصدر النكرة لا يتقدر بأن والفعل؛ لأنك إن قدرته بأن والفعل بقي الفعل بلا فاعل، وما كان مضافاً إلى ما بعده فالمضاف إليه فاعل في المعنى أو مفعول، فلذلك يصير المصدر مقدراً بأن والفعل فقف على هذا الأصل، فمنه حسن قول ورقة أن أرى منه خروجاً، أي أرى خروجاً منه وكذلك لو ذكر الدخول فقال أرى فيه دخولاً، يريد دخولاً فيه لكان حسناً، وتقول اللهم اجعل من أمرنا فرجاً ومخرجاً، فمن أمرنا: متعلق بما بعده وهو مصدر ولا خفاء في حسن هذا التقديم لما ذكرناه)^(٢).

٤. قاعدة: (المصدر إذا جاء تفصيلاً عاقبةً، فعامله مما يجب إضماره)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد: ٤] قال: (وانتصب منا وفداء بإضمار فعل يقدر من لفظهما، أي فيما

(١). روح المعاني ١٤ : ٩.

(٢). الروض الأنف للسهيلي ٢ : ١٦٧.

تمنون منا، وإما تفدون فداء، وهو فعل يجب إضماره، لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة، فعامله مما يجب إضماره، ونحوه قول الشاعر:

لَأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرَّءَ وَاقِعَةً... تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ
أي: فإما أدرأ درأ واقعة، وإما أبلغ بلوغ السؤل^(١).

٥. قاعدة: (من شرط عمل المصدر عند البصريين أن يكون مظهرًا)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال: (وقال أبو محمد بن عطية: ويتجه في إعراب هذه الآية أن يكون: كتب، هو العامل في: إذا، والمعنى: توجه إيجاب الله عليكم مقتضى كتابه إذا حضر، فعبّر عن توجيه الإيجاب: بكتب، ليتنظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل، والوصية مفعول لم يسم فاعله بكتب، وجواب الشرطين: إذا وإن، مقدر يدل عليه ما تقدم من قوله: كتب عليكم كما تقول: شكرت فعلك أن جئتني إذا كان كذا. انتهى كلامه. وفيه تناقض لأنه قال: العامل في إذا: كتب، وإذا كان العامل فيها كتب تمحضت للظرفية ولم تكن شرطًا، ثم قال: وجواب الشرطين: إذا وإن مقدر يدل عليه ما تقدم إلى آخر كلامه، وإذا كانت إذا شرطًا فالعامل فيها إما الجواب، وإما الفعل بعدها على الخلاف الذي في العامل فيها، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما قبلها إلا على مذهب من يجوز تقديم جواب الشرط عليه، ويفرغ على أن الجواب هو العامل في: إذا ولا يجوز تأويل كلام ابن عطية على هذا المذهب لأنه قال: وجواب الشرطين: إذا وإن مقدر يدل عليه ما تقدم، وما كان مقدرا يدل عليه ما تقدم يستحيل أن يكون

(١). البحر المحيط ٩: ٤٦١.

هو الملفوظ به المتقدم، وهذا الإعراب هو على ما يقتضيه الظاهر من أن الوصية مفعول لم يسم فاعله مرفوع بكتب.

والزخشي يسمي المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلا وهذا اصطلاحه، قال في تفسيره: والوصية فاعل كتب، وذكر فعلها للفاصل، ولأنها بمعنى: أن يوصي، ولذلك ذكر الراجع في قوله، فمن بدله بعد ما سمعه. اهـ.

ونبهت على اصطلاحه في ذلك لئلا يتوهم أن تسمية هذا المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلا سهو من الناسخ، وأجاز بعض المعربين أن ترتفع الوصية على الابتداء، على تقدير الفاء، والخبر إما محذوف، أي: فعلية الوصية. وإما منطوق به، وهو قوله: (للوالدين والأقربين) أي: فالوصية للوالدين والأقربين، وتكون هذه الجملة الابتدائية جوابا لما تقدم، والمفعول الذي لم يسم فاعله: يكتب، مضمّر. أي: الإيصاء يفسره ما بعده.

قال أبو محمد بن عطية في هذا الوجه: ويكون هذا الإيصاء المقدر الذي يدل عليه ذكر الوصية بعد، هو العامل في إذا، وترتفع الوصية بالابتداء، وفيه جواب الشرطين على نحو ما أنشد سييويه رحمه الله:

من يفعل الحسنات الله يحفظه

ويكون رفعها بالابتداء بتقدير. فعلية الوصية، أو بتقدير الفاء فقط كأنه قال: فالوصية للوالدين. اهـ. كلامه. وفيه أن إذا معمولة للإيصاء المقدر، ثم قال: إن الوصية فيه جواب الشرطين، وقد تقدم إبداء تناقض ذلك، لأن إذا من حيث هي معمولة للإيصاء لا تكون شرطا، ومن حيث إن الوصية فيه جواب إذا يكون شرطا فتناقضا، لأن الشيء الواحد لا يكون شرطا وغير شرط في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون الإيصاء المقدر عاملا في إذا أيضا لأنك إما أن تقدر هذا العامل في: إذا، لفظ الإيصاء بحذف، أو ضمير الإيصاء: لا، جائز أن يقدره لفظ الإيصاء حذف، لأن المفعول لم يسم فاعله لا يجوز حذفه، وابن عطية قدر لفظ: الإيصاء، ولا جائز أن يقدره ضمير الإيصاء، لأنه لو صرح

بضمير المصدر لم يجوز له أن يعمل، لأن المصدر من شرط عمله عند البصريين أن يكون مظهراً، وإذا كان لا يجوز إعمال لفظ مضمَر المصدر فمَنويه أخرى أن لا يعمل، وأما قوله: وفيه جواب الشرطين، فليس بصحيح، فإننا قد قررنا أن كل شرط يقتضي جواباً على حذفه، والشيء الواحد لا يكون جواباً لشرطين، وأما قوله على نحو ما أيد سيبويه (١).

٦. قاعدة: (البصريُّون أجازوا إعمالَ المصدرِ المتَّوَّن)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) [النساء: ٢٥] قال: (ومن مبتدأ، وظاهره أنه شرط. والفاء في: فمما ملكت فاء الجواب، ومن تتعلق بمحذوف تقديره: فلينكح من ما ملكت. ويجوز أن يكون من موصولة، ويكون العامل المحذوف الذي يتعلق به قوله: مما ملكت جملة في موضع الخبر. ومسوغات دخول الفاء في خبر المبتدأ موجودة هنا. والظاهر أن مفعول يستطع هو طولا، وأن ينكح على هذا أجازوا، فيه أن يكون أصله بحرف جر، فمنهم من قدره بإلى، ومنهم من قدره باللام أي: طولا إلى أن ينكح، أو لأن ينكح، ثم حذف حرف الجر، فإذا قدر إلى، كان المعنى: ومن لم يستطع منكم وصله إلى أن ينكح. وإذا قدر باللام، كان في موضع الصفة التقدير: طولا أي: مهرا كائنا لنكاح المحصنات. وقيل: اللام المقدرة لام المفعول له أي: طولا لأجل نكاح المحصنات، وأجازوا أن يكون: أن ينكح في موضع نصب على المفعول به، وناصبه طول. إذ جعلوه مصدر طلَّت الشيء أي نلته، قالوا: ومنه قول الفرزدق:

(١). البحر المحيط ٢: ١٦١.

إِنَّ الْفَرْزَدَقَ صَخْرَةً عَادِيَّةً ... طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالُ
 أي طالت الأوعال أي: ويكون التقدير ومن لم يستطع منكم أن ينال
 نكاح المحصنات. ويكون قد أعمل المصدر المنون في المفعول به كقوله:
 بضرب بالسيوف رؤوس قوم ... أزلنا هامهم عن المقييل
 وهذا على مذهب البصريين إذ أجازوا إعمال المصدر المنون. وإلى أن طولا
 مفعول ليستطع، وإن ينكح في موضع مفعول بقوله: طولا، إذ هو مصدر.
 ذهب أبو علي في التذكرة، وأجازوا أيضا أن يكون أن ينكح بدلا من طول،
 قالوا: بدل الشيء من الشيء، وهما لشيء واحد، لأن الطول هو القدرة والنكاح
 قدرة. وأجازوا أن يكون مفعول يستطع قوله: أن ينكح. وفي نصب قوله: طولا
 وجهان: أحدهما: أن يكون مفعولا من أجله على حذف مضاف، أي: ومن لم
 يستطع منكم لعدم طول نكاح المحصنات (١).

٧. قاعدة: (المصدر إذا أُخبر عنه لا يعمل فيما بعد الخبر)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله سبحانه: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ
 عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) [التوبة:
 ٣٦] قال: (وفي كتاب الله) صفة (اثنا عشر) وهي خبر إنَّ وعنده معمول عِدَّةَ
 لأنها مصدر كالشركة وشهراً تمييز مؤكد كما في قولك: عندي من الدنانير
 عشرون ديناراً، وما يقال: إنه لرفع الإبهام إذ لو قيل عدة الشهور عند الله اثنا
 عشر سنة لكان كلاماً مستقيماً ليس بمستقيم على ما قيل.

وانتصر له بأن مراد القائل إنه يحتمل أن تكون تلك الشهور في ابتداء الدنيا
 كذلك كما في قوله سبحانه: (وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ) [الحج: ٤٧]

(١). البحر المحيط ٣: ٥٩٣.

ونحوه لا مانع منه فإنه أحسن من الزيادة المحضة، ولم يجوزوا تعلق (في كتاب) بـ(عدة)؛ لأن المصدر إذا أخبر عنه لا يعمل فيما بعد الخبر^(١).

٨. قاعدة: (المصدر إذا وُصفَ قبلَ ذكرِ مَعْمُولِهِ لم يَجْزِ إِعْمَالُهُ)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري ومكي القيسي وأبي حيان، فقد قال العكبري: (فإن وُصفَ المصدر قبل المَعْمُول لم يعمل؛ لأنَّ الوصف يبعده من الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يُوصف ولأنَّ الوصف يفصل بين المَوْصُول وصلته والمصدر مَوْصُول ومعموله من صلته)^(٢).

وعند قوله تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ) [الأعراف: ٣٢] قال مكي القيسي: (ولا يحسن أن يتعلق الظرف بـ(زينة) لأنه قد نعت ولا يعمل المصدر ولا اسم الفاعل إذا نعت لأنه يخرج عن شبه الفعل لأنه يقع فيه تفريق بين الصلة والموصول وذلك أن معمول المصدر في صلته ونعته ليس في صلته فإذا قدمت النعت على المعمول قدمت ما ليس في الصلة على ما هو في الصلة وفي قول الأخفش تفريق بين الصلة والموصول لأنه إذا علق الظرف بـ(أخرج) صار في صلة التي وقد فرق بينه وبين التي بقوله والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا لأن المعطوف على ما قبل الصلة وعلى الموصول لا يأتي إلا بعد تمام الموصول وفي الحياة الدنيا من تمام الموصول فقد فرق بين بعض الاسم وبعض قوله والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا ويجوز أن يكون في الحياة الدنيا متعلقا بالطيبات من الرزق فيكون التقدير ومن حرم

(١). روح المعاني ٥ : ٢٨١.

(٢). الباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ : ٤٤٩.

الطبيبات من الرزق في الحياة الدنيا ولا يحسن تعلق في الحياة بالرزق لأنك قد فرقت بينهما بقوله قل هي للذين آمنوا ويجوز أن يتعلق الظرف بآمنوا^(١).
وعند قوله تعالى: (وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ) [العنكبوت: ٢٥] قال: (ولا يجوز أن يعمل في قوله: (في الحياة الدنيا) وهو حال من المضمير في (موددة بينكم) لأنك قد وصفت المصدر بقوله (بينكم) ولا يعمل بعد الصفة؛ لأن المعمول فيه داخل في الصلة والصفة غير داخل في الصلة فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول فلا يعمل فيه إذا كان حالا من المضمير في بينكم إلا بينكم، وفيه ضمير يعود على المضمير في بينكم وهو هو؛ لأن كل حال لا بد أن يكون فيه ضمير يعود على ذي الحال كالصفة، وأيضاً فإن قوله في الحياة الدنيا إذا جعلته حالا من المضمير في بينكم والمضمير في بينكم إنما ارتفع بالظرف وجب أن يكون العامل في الحال الظرف أيضاً؛ لأن العامل في ذي الحال هو العامل في الحال أبداً لأنها هو في المعنى فلا يختلف العامل فيهما لأنه لو اختلف لكان قد عمل عاملان في شيء واحد إذ الحال هي صاحب الحال فلا يختلف العامل فيهما^(٢)).

وعند قوله تعالى: (أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ) [البقرة: ١٨٤] قال أبو حيان: (وانتصاب قوله: (أَيَّاماً) على إضمار فعل يدل عليه ما قبله، وتقديره: صوموا أياماً معدودات، وجوزوا أن يكون منصوباً بقوله: الصيام، وهو اختيار الزمخشري، إذ لم يذكره غيره، قال: وانتصاب أياماً بالصيام كقولك: نويت الخروج يوم الجمعة - انتهى كلامه - وهو خطأ، لأن معمول المصدر من صلاته، وقد فصل بينهما بأجنبي وهو قوله: كما كتب فكما كتب ليس لمعمول المصدر، وإنما هو معمول لغيره على أي تقدير قدرته من كونه نعتاً لمصدر محذوف، أو في موضع

(١). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٨٩.

(٢). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٥٥٤.

الحال، ولو فرغت على أنه صفة للصيام على تقدير: أن تعريف الصيام جنس، فيوصف بالنكرة، لم يجز أيضاً، لأن المصدر إذا وصف قبل ذكر معموله لم يجز إعماله، فإن قدرت الكاف نعتاً لمصدر من الصيام، كما قد قال به بعضهم، وضعفناه قبل، فيكون التقدير: صوماً كما كتب، جاز أن يعمل في: أياماً، الصيام، لأنه إذ ذاك العامل في: صوماً، هو المصدر، فلا يقع الفصل بينهما بما ليس لمعمول للمصدر، وأجازوا أيضاً انتصاب: أياماً، على الظرف، والعامل فيه كتب، وأن يكون مفعولاً على السعة ثانياً، والعامل فيه كتب، وإلى هذا ذهب الفراء، والحوبي، وكلا القولين خطأ^(١).

٩. قاعدة: (إِذَا وُصِفَ الْمَصْدَرُ لَمْ يَجْزِ لِمَعْمُولِهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الصِّفَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَاماً) [المائدة: ٩٥] قال: (والظاهر أن أو للتخيير أي ذلك فعل أجزأه موسراً كان أو معسراً وهو قول الجمهور، وقال ابن عباس وإبراهيم وحماة بن سلمة لا ينتقل إلى الإطعام إلا إذا لم يجد هدياً ولا إلى الصوم إلا إن لم يجد ما يطعم والظاهر أن التخيير راجع إلى قاتل الصيد وهو قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن الخيار إلى الحكمين والظاهر أن الواجب أحد هذه الثلاثة فلا يجمع بين الإطعام والصيام بأن يطعم عن يوم ويصوم في كفارة واحدة وأجاز ذلك أصحاب أبي حنيفة وانتصب صياماً على التمييز على العدل كقولك على التمرة مثلها زبداً لأن المعنى أو قدر ذلك صياماً.

ليذوق وبال أمره الذوق معروف واستعير هنا لما يؤثر من غرامة وإتعاث النفس بالصوم والوبال سوء عاقبة ما فعل وهو هتك حرمة الإحرام بقتل الصيد،

(١). البحر المحيط ٢: ١٨١.

قال الزمخشري ليدوق متعلق بقوله فجاء أي فعلية أن يجازى أو يكفر ليدوق انتهى. وهذا لا يجوز إلا على قراءة من أضاف فجاء أو نون ونصب مثل وأما على قراءة من نون ورفع مثل فلا يجوز أن تتعلق اللام به؛ لأن مثل صفة لجاء وإذا وصف المصدر لم يجز لمعموله أن يتأخر عن الصفة لو قلت أعجبتني ضرب زيد الشديد عمرا لم يجز فإن تقدم المعمول على الوصف جاز ذلك والصواب أن تتعلق هذه القراءة بفعل محذوف التقدير جوزي بذلك ليدوق ووقع لبعض المعربين أنها تتعلق بعديل ذلك وهو غلط^(١).

١٠. قاعدة: (المصدر المؤكد لا يعمل إنما يعمل المصدر الذي ينحل

بحرفٍ مصدرِي)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال: (حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ: انتصب: حَقًّا، على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أي: حق ذلك حقا، قاله ابن عطية، والزمخشري. وهذا تأباه القواعد النحوية لأن ظاهر قوله: على المتقين إذن يتعلق على ب: حقا، أو يكون في موضع الصفة له، وكلا التقديرين يخرجانه عن التأكيد، أما تعلقه به فلا أن المصدر المؤكد لا يعمل إنما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدرِي، والفعل أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل وذلك مطرد في الأمر والاستفهام، على خلاف في هذا الأخير على ما تقرر في علم النحو، وأما جعله صفة: لحقا أي: حقا كائنا على المتقين، فذلك يخرجانه عن التأكيد، لأنه إذ ذاك يتخصص بالصفة، وجوز المعربون أن يكون نعتا لمصدر محذوف، إما لمصدر من: كتب

(١). البحر المحيط ٤: ٣٦٨.

عليكم أي: كتباً حقاً، وإما لمصدر من الوصية أي إيضاً حقاً، وأبعد من ذهب إلى أنه منصوب: بالمتقين، وأن التقدير: على المتقين حقاً، كقوله: (أولئك هم المؤمنون حقاً) لأنه غير المتبادر إلى الذهن، ولتقدمه على عامله الموصول، والأولى عندي أن يكون مصدراً من معنى: كتب، لأن معنى: كتبت الوصية، أي: وجبت وحقت، فانتصابه على أنه مصدر على غير الصدر، كقولهم: قعدت جلوساً (١).

١١. قاعدة: (قد يعمل المصدر المؤكد في شيء ولا يخرج ذلك عن كونه مؤكداً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال: (وقوله: (حقاً) مصدر مؤكد ل كتب لأنه بمعناه وعلى المتقين صفة أي حقاً كائناً على المتقين، ولك أن تجعله معمول حقاً ولا مانع من أن يعمل المصدر المؤكد في شيء ولا يخرج ذلك عن كونه مؤكداً بما زاده على معنى فعله؛ لأن التأكيد حاصل بإعادة مدلول الفعل، نعم إذا أوجب ذلك المعمول له تقييداً يجعله نوعاً أو عدداً فحينئذ يخرج عن التأكيد) (٢).

(١). البحر المحيط ٢: ١٦٤.

(٢). التحرير والتنوير ٢: ١٤٨.

١٢. قاعدة: (إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُضَافِ وَلَا الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ أَقْسَى، وَإِعْمَالُ الْمُضَافِ أَكْثَرُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) [البلد: ١٤-١٥] قال: (وانتصب (يَتِيمًا) على المفعول به لـ (إِطْعَامٌ) الذي هو مصدر عامل عمل فعله وإعمال المصدر غير المضاف ولا المعرف باللام أقسى، وإن كان إعمال المضاف أكثر، ومنع الكوفيون إعمال المصدر غير المضاف. وما ورد بعده مرفوع أو منصوب حملوه على إضمار فعل من لفظ المصدر، فيقدر في مثل هذه الآيات عندهم «يطعم يتيماً»^(١).

١٣. قاعدة: (يَجُوزُ إِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ)

هذه القاعدة مستفادة من الألويسي، فعند قوله سبحانه: (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا) [الإسراء: ٥١] قال: (وانتصاب قَرِيبًا على أنه خبر كان الناقصة واسمها ضمير يعود على ما أشير إليه، وجوز أن يكون منصوباً على الظرفية والأصل زماناً قريباً، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فانتصب انتصابه، وكان على هذا تامة وفاعلها ذلك الضمير أي عسى أن يقع ذلك في زمان قريب، وأن يكون في تأويل مصدر منصوب وقع خبراً لعسى واسمها ضمير يعود على ما عاد عليه اسم يكون، وجوز أن يكون مرفوعاً بعسى وهي تامة لا خبر لها أي عسى كونه قريباً أو في وقت قريب.

واعترض بأن عسى للمقاربة فكأنه قيل: قرب أن يكون قريباً ولا فائدة فيه، وأجيب بأن نجم الأئمة لم يثبت معنى المقاربة في عسى لا وضعاً ولا استعمالاً،

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٣٥٨.

ويدل له ذكر قريباً بعدها في الآية فلا حاجة إلى القول بأنها جردت عنه، فالمعنى يرجى ويتوقع كونه قريباً يَوْمَ يَدْعُوكُمْ منصوب بفعل مضمّر أي اذكروا أو بدل من قريباً على أنه ظرف أو متعلق بـيكون تامة بالاتفاق وناقصة عند من يجوز أعمال الناقصة في الظروف أو بتبعثون محذوفاً، أو بضمير المصدر المستتر في يكون، أو عسى العائد على العود مثلاً بناء على مذهب الكوفيين المجوزين إعمال ضمير المصدر كما في قوله:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ ^(١).

وعند قوله سبحانه: (هِيَ هَاتِ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) [المؤمنون: ٣٦] قال: (لِمَا تُوعَدُونَ بيان لمرجع ذلك الضمير فاللام متعلقة بمقدر كما في سقيا له أي التصديق أو الوقوع المتصف بالبعد كائن لما توعدون، ولا ينبغي أن يقال: إنه متعلق بالضمير الراجع إلى المصدر كما في قوله:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

فإن إعمال ضمير المصدر وإن ذهب إليه الكوفيون نادر جداً لا ينبغي أن يخرج عليه كلام الله تعالى، وقيل: لم يثبت والبيت قابل للتأويل وهذا كله مع كون الضمير بارزاً فما ظنك إذا كان مستتراً ^(٢).

(١). روح المعاني ٨: ٨٩.

(٢). روح المعاني ٩: ٢٣٣.

١٤. قاعدة: (المصدرُ المَعْرَفُ بِأَلْ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَعْمَالُهُ عِنْدَهُمْ فِيهِ قَلِيلٌ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان وأبو السعود والألوسي، فعند قوله تعالى: (قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَاطُمْ عَنْهُ) [هود: ٨٨] قال أبو حيان: (وأجاز الزمخشري في (ما) وجوها أحدها: أن يكون بدلا من الإصلاح أي: المقدر الذي استطعته، أو على حذف مضاف تقديره: إلا الإصلاح إصلاح ما استطعت، فهذان وجهان في البدل، والثالث: أن يكون مفعولا كقوله:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ.

أي ما أريد إلا أن أصلح ما استطعت إصلاحه من فاسدكم، وهذا الثالث ضعيف، لأن المصدر المَعْرَفُ بِأَلْ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وأما البصريون فإعماله عندهم فيه قليل.

وما توفيقي أي لدعائكم إلى عبادة الله وحده، وترك ما نهاكم عنه إلا بمعونة الله. أو وما توفيقي لأن تكون أفعالي مسددة موافقة لرضا الله إلا بمعونته، عليه توكلت لا على غيره، وإليه أنيب أرجع في جميع أقوالي وأفعالي. وفي هذا طلب التأييد من الله تعالى، وتهديد للكفار وحسم لأطماعهم أن ينالوه بشر. ومعنى لا يجرمنكم: لا يكسبنكم شقاقي، أي خلافي وعداوتي^(١).

وقال: (وأما المصدر المَعْرَفُ بِأَلْ ففيه مذاهب:

أحدها: مذهب ابن مالك، وهو إجازة إعماله كالمصدر المنون، فيرتفع به الفاعل وينتصب المفعول، فتقول: أعجبني الضرب زيد عمراً، ولا قبح في ذلك، وصححه بعض أصحابنا.

(١). البحر المحيط ٦: ١٩٩.

الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنه لا يجوز إعماله كالمنون، وما ظهر بعده من معمول فإنما هو على إضمار فعل يفسره المصدر كما قالوا في المنون؛ حتى إنهم أجازوا خفض الاسم بعده على حذف مصدر، قالوا: قالت العرب: يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه، أي: إكرام سعد بنيه. وحكى الفراء عن العرب: أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنه الدقيق عظمه، أي: علم الكبيرة سنه. ولا يجوز البصريون ذلك.

ووافق الكوفيين على منع إعماله معروفاً بأل جماعة من البصريين، منهم ابن السراج، وإن اختلفوا في استدلال المنع. ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في "مسائل الخلاف" من تأليفه أن مذهب الفراء جواز إعماله بأل كمذهب س وكافة البصريين، وأن ذلك مستقبح. ومنع البغداديون إعماله البتة.

الثالث: مذهب الفارسي وجماعة من البصريين، وهو جواز إعماله على قبح.

الرابع: مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة، وهو التفصيل بين أن تكون أل معاقبة للضمير فيجوز إعماله، نحو: إنك والضرب خالداً لمسيء إليه، أو لا تكون معاقبة للضمير، فلا يجوز إعماله، نحو: عجت من الضرب زيد عمراً. وهذا المذهب هو الصحيح^(١).

وعند قوله تعالى: (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [مریم: ٣٩] قال أبو السعود: (وإذ بدلٌ من يوم الحسرة أو ظرفٌ للحسرة، فإن المصدرَ المعرّف باللام يعمل في المفعول الصريح عند بعضهم، فكيف بالظرف)^(٢).

(١). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١١: ٨٢.

(٢). تفسير أبي السعود ٥: ٢٦٦.

وعند قوله سبحانه: (وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الأعراف: ٨] قال الألوسي: (وَالْوِزْنُ: أي وزن الأعمال والتمييز بين الراجح والتمييز بين الراجح منها والخفيف والجيد والرديء. وهو مبتدأ وقوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ) متعلق بمحذوف خبره، وقوله تعالى: (الْحَقُّ) صفته أي والوزن الحق ثابت يوم إذ يكون السؤال والقص. واختار هذا بعض من المعربين، وقيل: الظاهر أن (الْحَقُّ) خبر و(يَوْمَئِذٍ) ظرف للوزن لئلا يقع الفصل بين الصفة والموصوف.

ولعل وجه عدم اختيار هذا أن فيه إعمال المصدر المعرف وهو قليل. وفي الكشف ليس المعنى على أن الوزن هو الحق بل أن الوزن الحق يكون يومئذ ألا يرى إلى قوله سبحانه: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) [الأنبياء: ٤٧]. وذكر الأصفهاني في شرح اللمع لابن جني أن الحق بدل من الضمير المستتر في الظرف، وهو وجه حسن إلا أن الأول رجح جانب المعنى ولم يبال بالفصل بالخبر لاتحاده من وجه بالمبتدأ لا سيما والظرف يتوسع فيه.

وجوز أبو البقاء أن يكون (الْحَقُّ) خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: ما ذلك الوزن؟ فقيل: هو الحق أي العدل السوي. وأن يكون (الْوِزْنُ) خبر مبتدأ محذوف أيضا أي هذا الوزن^(١).

وعند قوله سبحانه: (إِذْ يُعَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمُ رِجْسَ الشَّيْطَانِ) [الأنفال: ١١] قال: (وإِذْ يُعَشِّيكُمُ: بدل ثان من (إِذْ يَعِدُكُمُ) على القول بجواز تعدد البدل، وفيه إظهار نعمة أخرى فإن الخوف أطار كراهم من أو كاره فلما طامن الله تعالى قلوبهم رفر فبجناحه عليها فنعسوا، وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية أو هو منصوب بذكروا. وجوز تعلقه بالنصر، وضعف بأن فيه أعمال المصدر المعرف

(١). روح المعاني ٤: ٣٢٣.

بأل وفيه خلاف الكوفيين، والفصل بين المصدر ومعموله، وعمل ما قبل إلا فيما بعدها من غير أن يكون ذلك المعمول مستثنى أو مستثنى منه أو صفة له، والجمهور لا يجوزون ذلك خلافا للكسائي والأخفش، وتعلقه بما في عند الله من معنى الفعل^(١).

وقال عبد القادر البغدادي: (من شَوَّهَد سِيَّوِيَهْ:
ضَعِيف النكاية أعداءه ... يخال الفِرَار يراخي الأَجَل
على أن سيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقا كما في البيت.

قال سيبويه: وتقول: عجبت من الضرب زيدا كما تقول: عجبت من الضارب زيدا يكون الألف واللام بمنزلة التنوين قال الشاعر: ضعيف النكاية أعداءه... البيت

ومن النحويين من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام، لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور، فيقدره: ضعيف النكاية نكاية أعداءه. وهذا يلزمه مع تنوين المصدر؛ لأن الفعل لا ينون فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين فينبغي على مذهبه أن لا يعمل.

يقول: هو ضعيف عن أن ينكي عدوه وجبان أن يثبت ولكنه يلتجئ إلى الفرار ويخاله مؤخرا لأجله. اهـ.

وأراد ببعض النحويين أبا العباس المبرد.
وجعل السيراني نصب أعداءه على حذف الخافض أي: ضعيف الكناية في أعدائه^(٢).

(١). روح المعاني ٥: ١٦٣.

(٢). باختصار من: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٨: ١٢٧.

١٥. قاعدة: ((غُفْرَانُكَ) مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ مُضْمَرًا)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) [البقرة: ٢٨٥] قال: (وانتصاب: غفرانك، على المصدر، وهو من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمرًا، التقدير عند سيبويه: اغفر لنا غفرانك، قال السجائوندي: ونسبه ابن عطية للزجاج، وقال الزمخشري: غفرانك منصوب بإضمار فعله، يقال: غفرانك لا كفرانك، أي: نستغفرك ولا نكفرك. فعلى التقدير الأول: الجملة طلبية، وعلى الثاني: خبرية.

واضطرب قول ابن عصفور فيه، فمرة قال: هو منصوب بفعل يجوز إظهاره، ومرة قال: هو منصوب يلتزم إضماره. وعده مع: سبحان الله، وأخواتها. وأجاز بعضهم انتصابه على المفعول به، أي: نطلب، أو: نسأل غفرانك. وجوز بعضهم الرفع فيه على أن يكون مبتدأ، أي: غفرانك بغيتنا^(١).

١٦. قاعدة: (حَذَفُ الْمَصْدَرِ وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا

فِي الشَّعْرِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والألوسي، فعند قوله تعالى: (وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَحَ وَفِي نُسْحَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) [الأعراف: ١٥٤] قال أبو حيان: (وقرئ) (أسكت) رباعياً مبنياً للمفعول، وكذا هو في مصحف حفصة والمنوي عند الله أو أخوه باعتذاره إليه أو تنصله أي أسكت الله أو هارون، وفي مصحف عبد الله (ولما صبر)، وفي مصحف أبي (ولما انشق) والمعنى ولما طفي غضبه أخذ ألواح التوراة التي كان ألقاها من يده، روي عن ابن عباس أنه ألقاها فتكسرت فصام أربعين يوماً

(١). البحر المحيط ٢: ٧٥٩.

فردت إليه في لوحين ولم يفقد منها شيئاً وفي نسختها أي فيما نسخ من الألواح المكسرة أو فيما نسخ فيها أو فيما بقي منها بعد المرفوع وهو سبعها والأظهر أن المعنى وفيما نقل وحول منها واللام في لربهم تقوية لوصول الفعل إلى مفعوله المتقدم، وقال الكوفيون: هي زائدة، وقال الأخفش: هي لام المفعول له أي لأجل ربهم يرهبون لا رياء ولا سمعة، وقال المبرد: هي متعلقة بمصدر المعنى الذين هم رهبتهم لربهم.

وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى لأن فيه حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم إلا في الشعر وأيضاً فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة^(١).

وعند قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا) [آل عمران: ١٤٥] قال: (وقوله: (لِنَفْسٍ)، المراد الجنس لا نفس واحدة. ومعنى: (إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ)، أي بتمكينه وتسويغه ذلك. وقد تقدم شرح الإذن، والأحسن فيه أنه تمكين من الشيء مع العلم به، فإن انضاف إلى ذلك قول فيكون أمراً. والمعنى: إلا بإذن الله للملك الموكل بالقبض. و(أَنْ تَمُوتَ) في موضع اسم كان، و(لِنَفْسٍ) هو في موضع الخبر، فيتعلق بمحذوف. وجعل بعضهم كان رائدة. فيكون أن تموت في موضع مبتدأ، ولنفس في موضع خبره. وقدره الزجاج على المعنى فقال: وما كانت نفس لتموت، فجعل ما كان اسماً خبراً، وما كان خبراً اسماً، ولا يريد بذلك الإعراب، إنما فسر من جهة المعنى. وقال أبو البقاء: اللام في: (لِنَفْسٍ)، للتبيين متعلقة بكان انتهى. وهذا لا يتم إلا إن كانت تامة.

وقول من قال: هي متعلقة بمحذوف تقديره: وما كان الموت لنفس وأن تموت، تبين للمحذوف مرغوب عنه، لأن اسم كان إن كانت ناقصة أو الفاعل

(١). البحر المحيط ٥: ١٨٦.

إن كانت تامة لا يجوز حذفه، ولما في حذفه أن لو جاز من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز على مذهب البصريين^(١).

وقال: (اختلفوا في حذف المصدر وإبقاء معموله، فمنهم من منع ذلك لأنه موصول، والموصول لا يحذف. ومنهم من أجاز حذفه إذا كانت الدلالة عليه قوية؛ لأنه في معنى المنطوق، كما قد يحذف المضاف لدلالة الأول عليه، ويبقى عمله في المضاف إليه، قيل: ومنه قوله تعالى: (هل تستطيع ربك)، على قراءة الكسائي، التقدير: هل تستطيع سؤال ربك، حذف سؤال، وأقام ربك مقامه، فأعربه بإعرابه، و (أَنْ يُنْزَلَ) معمول للسؤال المحذوف؛ لأنه لا يتعلق به (تستطيع)؛ لأن الفعل للغير، ولا يقال: هل تستطيع أن يقوم زيد، فدل على تعلقه بالسؤال المحذوف^(٢).

وعند قوله تعالى: (قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي) [يوسف: ١٠٠] قال الألوسي: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي: الأصل كما في البحر أن يتعدى الإحسان بإلى أو اللام كقوله تعالى: (وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ) [القصص: ٧]، وقد يتعدى بالباء كقوله تعالى: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) [البقرة: ٨٣] وكقول كثير عزة:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة ... لدينا ولا مقلية إن تقلت

وحمله بعضهم على تضمين (أَحْسَنَ) معنى لطف ولا يخفى ما فيه من اللطف إلا أن بعضهم أنكر تعدية (لطف) بالباء وزعم أنه لا يتعدى إلا باللام فيقال: لطف الله تعالى له أي أوصل إليه مراده بلطف وهذا ما في القاموس لكن المعروف في الاستعمال تعديه بالباء وبه صرح في الأساس وعليه المعول، وقيل:

(١). البحر المحيط ٣: ٣٦٦.

(٢). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١١: ١١٣.

الباء بمعنى إلى، وقيل: المفعول محذوف أي أحسن صنعه بي فالباء متعلقة بالمفعول المحذوف، وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله وهو ممنوع عند البصريين (١).

وعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) [الممتحنة: ١] قال: (وقيل: الباء للتعدية لكون المعنى تفضون إليهم بالمودة، وأفضى يتعدى بالباء كما في الأساس، وقيل: هي للسببية والإلقاء مجاز عن الإرسال أي ترسلون إليهم أخبار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسبب المودة التي بينكم، وعن البصريين أن الجار متعلق بالمصدر الدال عليه الفعل، وفيه حذف المصدر مع بقاء معموله) (٢).

١٧. قاعدة: (حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معموله لا يجوز إلا في الشعر)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا) [النساء: ٤٥] قال: (والباء في بالله زائدة ويجوز حذفها كما قال: سحيم:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًّا

وزيادتها في فاعل كفى وفاعل يكفى مطردة، كما قال تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) [فصلت: ٥٣] وقال الزجاج: دخلت الباء في الفاعل، لأن معنى الكلام الأمر أي: اكتفوا بالله. وكلام الزجاج مشعر أن الباء ليست بزائدة، ولا يصح ما قال من المعنى، لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله

(١). روح المعاني ٧: ٥٧.

(٢). روح المعاني ١٤: ٢٦١.

هم المخاطبون، ويكون بالله متعلقا به. وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون، فتناقض قوله. وقال ابن السراج: معناه كفى الاكتفاء بالله، وهذا أيضا يدل على أن الباء ليست زائدة إذ تتعلق بالاكتفاء، فالإكتفاء هو الفاعل لكفى. وهذا أيضا لا يصح لأن فيه حذف المصدر وهو موصول، وإبقاء معموله وهو لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله:

هَلْ تَذْكُرُنَّ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هَجَرَتِكُمْ ... وَمَسَحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانًا
التقدير: وقولكم يا رحمن قربانا (١).

المبحث الثاني: قواعد في المصدر والفعل

١٨. قاعدة: (المصدر في قوة الفعل لأنه إما مشتق، أو هو أصل

الاشتقاق)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ) [سبأ: ٦] قال: (وجملة (وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) في موضع المعطوف على المفعول الثاني ل يرى. والمعنى: يرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هاديا إلى العزيز الحميد، وهو من عطف الفعل على الاسم الذي فيه مادة الاشتقاق وهو الحق فإن المصدر في قوة الفعل؛ لأنه إما مشتق أو هو أصل الاشتقاق. والعدول عن الوصف إلى صيغة المضارع لإشعارها بتجدد الهداية وتكررها) (٢).

(١). البحر المحيط ٣: ٦٥٩.

(٢). التحرير والتنوير ٢٢: ١٤٦.

١٩. قاعدة: (أصل المصدر الآتي بدلاً من فعله أن يدل على نسبة

لفاعله)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٠٣] قال: (وقوله: لمثوبة يترجح أن يكون جواب (لو) فإنه مقترن باللام التي يكثر اقتران جواب (لو) المثبت بها والجواب هنا جملة اسمية وهي لا تقع جواباً للو في الغالب وكان هذا الجواب غير ظاهر الترتب والتعليق على جملة الشرط؛ لأن مثوبة الله خير سواء آمن اليهود واتقوا أم لم يفعلوا. قال بعض النحاة الجواب محذوف أي لأثيبيوا ومثوبة من عند الله خير. وعدل عنه صاحب «الكشاف» فقال: أوثرت الجملة الاسمية في جواب (لو) على الفعلية لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في سلام عليكم [الزمر: ٧٣] لذلك اهـ. ومراده أن تقدير الجواب لأثيبيوا مثوبة من الله خيراً لهم مما شروا به أنفسهم، أو لمثوبة بالنصب على أنه مصدر بدل من فعله، وكيفما كان فالفعل أو بدله يدلان على الحدوث فلا دلالة له على الدوام والثبات. ولما كان المقام يقتضي حصول المثوبة وثباتها وثبات الخيرية لها ليحصل مجموع معان عدل عن النصب المؤذن بالفعل إلى الرفع لأن الجملة الاسمية لا تفيد الحدوث بل الثبوت وينتقل من إفادتها الثبوت إلى إفادة الدوام والثبات فدلالة الآية على ثبات المثوبة بالعدول عن نصب المصدر إلى رفعه كما في (سلام عليكم) و(الحمد لله) [الفاحة: ٢] ودلالتها على ثبات نسبة الخيرية للمثوبة من كون النسبة مستفادة من جملة اسمية فصارت الجملة بمنزلة جملتين لأن أصل المصدر الآتي بدلاً من فعله أن يدل على نسبة لفاعله فلو قيل (لمثوبة) بالنصب لكان تقديره لأثيبيوا مثوبة فإذا حولت إلى المصدر المرفوع لزم أن تعتبر ما كان فيه من النسبة قبل الرفع، ولما كان المصدر المرفوع لا نسبة فيه علم السامع أن التقدير لمثوبة لهم كما أنك إذا قلت سلاماً وحداً علم السامع أنك تريد سلمت سلاماً وحمدت حمداً،

فإذا قلت سلام وحمد كان التقدير سلام مني وحمد مني، وهذا وجه تنظير «الكشاف» وقرينة كون هذا المصدر في الأصل منصوبا وقوعه جوابا للو المتأصل في الفعلية، ثم إذا سمع قوله (خير) علم السامع أنه خبر عن المثوبة بعد تحويلها فاستفاد ثبات الخيرية ولهذا لم يتعرض صاحب «الكشاف» لبيان إفادة الجملة ثبات الخيرية للمثوبة لأنه لصراحته لا يحتاج للبيان فإن كل جملة اسمية تدل على ثبات خبرها لمبتدئها. وبهذا ظهر الترتب لأن المقصود من الإخبار عن المثوبة بأنها خير أنها تثبت لهم لو آمنوا.

وعندي وجه آخر وهو أن يقال إن قوله: (لَمْثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) دليل الجواب بطريقة التعريض فإنه لما جعل معلقاً على قوله: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا) علم أن في هذا الخبر شيئاً يهمهم. ولما كانت (لو) امتناعية ووقع في موضع جوابها جملة خبرية تامة علم السامع أن هذا الخبر ممتنع ثبوته لمن امتنع منه شرط لو فيكون تنكيلاً عليهم وتخليحاً بهم.

وقد قيل: إن (لو) للتمني على حد (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) [الشعراء: ١٠٢] .
والتحقيق أن لو التي للتمني هي لو الشرطية أشربت معنى التمني لأن الممتنع يتمنى إن كان محبوباً:

وَأَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

واستدل على هذا بأنها إذا جاءت للتمني أجيبت جوابين جوابا منصوبا كجواب ليت وجوابا مقترنا باللام كجواب الامتناعية كقول المهلهل:
فَلَوْ نَبَشَ الْمَقَابِرَ عَنْ كُلِّيبٍ ... فَيُخْبِرُ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ
وَيَوْمَ الشَّعَثَمِينَ لَقَرَّ عَيْنَا ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ
فأجيب بقوله: (فَيُخْبِرُ) وقوله: (لَقَرَّ عَيْنَا))^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ٦٤٨.

٢٠. قاعدة: (من أنواع المصادرِ ما يلتزمونَ حذفَ أفعالها)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الفاتحة: ٢] قال ((الحمد) مرفوع بالابتداء في جميع القراءات المروية وقوله (لله) خبره فلام (لله) متعلق بالكون والاستقرار العام كسائر المجزئات المخبر بها وهو هنا من المصادر التي أتت بدلا عن أفعالها في معنى الإخبار، فأصله النصب على المفعولية المطلقة على أنه بدل من فعله وتقدير الكلام نحمد حمدا لله، فلذلك التزموا حذف أفعالها معها. قال سيبويه هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك سقيا ورعيا وخيبة وبؤسا، والحذر بدلا عن احذر فلا يحتاج إلى متعلق وأما قولهم سقيا لك نحو:

سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَاكَ الْعَاتِبِ الرَّارِي

فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء. ثم قال بعد أبواب: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ به ثم يبنى عليه (أي يخبر عنه) ثم قال بعد باب آخر: هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها، وذلك قولك الحمد لله،

والعجب لك، والويل له، وإنما استحباوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر (أي غير إنشاء) فقوي في الابتداء (أي أنه لما كان خبرا لا دعاء وكان معرفة بآل تهيأت فيه أسباب الابتداء لأن كونه في معنى الإخبار يهيء جانب المعنى للخبرية وكونه معرفة يصحح أن يكون مبتدأ) بمنزلة عبد الله، والرجل، والذي تعلم (من المعارف) لأن الابتداء إنما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام. وليس كل حرف (أي تركيب) يصنع به ذاك،

كما أنه ليس كل حرف (أي كلمة من هذه المصادر) يدخل فيه الألف واللام، فلو قلت السقي لك والرعي لك لم يجز (يعني يقتصر فيه على السماع) .
واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنسوب وهو بدل من اللفظ بقولك أحمد الله. وسمعنا ناسا من العرب كثيرا يقولون: التراب لك والعجب لك، فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت حمدا وعجبا، ثم جئت بلك لتبين من تعني ولم تجعله مبنيا عليه فتبتدئه». . انتهى كلام سيبويه باختصار. وإنما جلبناه هنا لأنه أفصح كلام عن أطوار هذا المصدر في كلام العرب واستعمالهم، وهو الذي أشار له صاحب «الكشاف» بقوله: «وأصله النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي ينصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم شكرا، وكفرا، وعجبا، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها، ولذلك لا يستعملونها معها والعدول بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى» إلخ.

ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرض عدلوا لأجله، والعدول عن النصب هنا إلى الرفع ليتأتى لهم الدلالة على الدوام والثبات بمصير الجملة اسمية والدلالة على العموم المستفاد في المقام من أل الجنسية، والدلالة على الاهتمام المستفاد من التقديم. وليس واحد من هذه الثلاثة بممكن الاستفادة لو بقي المصدر منصوبا إذ النصب يدل على الفعل المقدر والمقدر كالملفوظ فلا تكون الجملة اسمية إذ الاسم فيها نائب عن الفعل فهو ينادي على تقدير الفعل فلا يحصل الدوام. ولأنه لا يصح معه اعتبار التقديم فلا يحصل الاهتمام. ولأنه وإن صح اجتماع الألف واللام مع النصب كما قرئ بذلك وهي لغة تميم كما قال سيبويه فالتعريف حينئذ لا يكون دالا على عموم المحامد لأنه إن قدر الفعل أحمد بهمزة المتكلم فلا يعم إلا تحميدات المتكلم دون تحميدات جميع الناس، وإن قدر الفعل نحمد وأريد بالنون جميع المؤمنين بقرينة اهدنا الصراط المستقيم وبقريته إياك نعبد فإنما يعم محامد المؤمنين

أو محامد الموحدين كلهم، كيف وقد حمد أهل الكتاب الله تعالى وحمده العرب في الجاهلية. قال أمية بن أبي الصلت:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا انْقِطَاعَ لَهُ ... فَلَيْسَ إِحْسَانُهُ عَنَّا بِمَقْطُوعٍ

أما إذا صار الحمد غير جار على فعل فإنه يصير الإخبار عن جنس الحمد بأنه ثابت لله فيعم كل حمد كما سيأتي. فهذا معنى ما نقل عن سيبويه أنه قال: إن الذي يرفع الحمد يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق والذي ينصب يخبر أن الحمد منه وحده الله تعالى.

واعلم أن قراءة النصب وإن كانت شاذة إلا أنها مجدية هنا لأنها دلت على اعتبار عربي في تطور هذا التركيب المشهور، وأن بعض العرب نطقوا به في حال التعريف ولم ينسوا أصل المفعولية المطلقة. فقد بان أن قوله الحمد لله أبلغ من الحمد لله بالنصب، وأن الحمد لله بالنصب والتعريف أبلغ من حمدا لله بالتنكير. وإنما كان الحمد لله بالرفع أبلغ لأنه دال على الدوام والثبات. قال في «الكشاف»: «إن العدول عن النصب إلى الرفع للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ومنه قوله تعالى: قالوا سلاما قال سلام [الذاريات: ٢٥] رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم» اهـ (١).

وعند قوله سبحانه: (فَمَنْ غُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) [البقرة: ١٧٨] قال: ((واتباع) و (أداء) مصدران وقعا عوضاً عن فعلين والتقدير: فليتبع اتباعاً وليؤد أداء فعديل عن أن ينصب على المفعولية المطلقة إلى الرفع لإفادة معنى الثبات والتحقيق الحاصل بالجملة الاسمية كما عدل إلى الرفع في قوله تعالى: (قَالَ سَلَامٌ) [هود: ٦٩] بعد قوله: (قَالُوا سَلَاماً) [هود: ٦٩] ، وقد تقدم تطور المصدر الذي أصله مفعول مطلق إلى مصيره

(١). التحرير والتنوير ١: ١٥٦.

مرفوعاً عند قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة: ٢] ، فنظم الكلام: فاتباع حاصل ممن عفي له من أخيه شيء وأداء حاصل من أخيه إليه، وفي هذا تحريض لمن عفي له على أن يقبل ما عفي له وتحريض لأخيه على أداء ما بذله بإحسان) (١).

وعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) [البقرة: ٢٤٠] قال: (وقوله: وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ قرأه نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب وخلف: برفع (وصية) على الابتداء، محولا عن المفعول المطلق، وأصله وصية بالنصب بدلا من فعله، فحول إلى الرفع لقصد الدوام كقولهم: حمد وشكر، و (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف: ١٨] كما تقدم في تفسير (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة: ١٨] وقوله: (فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِخْ بِإِحْسَانٍ) [البقرة: ٢٢٩] ولما كان المصدر في المفعول المطلق، في مثل هذا، دالا على النوعية، جاز عند وقوعه مبتدأ أن يبقى منكرا، إذ ليس المقصود فردا غير معين حتى ينافي الابتداء، بل المقصود النوع، وعليه فقوله: لأزواجهم خير، وقرأه أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم: وصية بالنصب فيكون قوله: لأزواجهم متعلقا به على أصل المفعول المطلق الآتي بدلا من فعله لإفادة الأمر) (٢).

(١) . التحرير والتنوير ٢ : ١٤١ .

(٢) . التحرير والتنوير ٢ : ٤٧٢ .

٢١. قاعدة: (اسم المصدر يعمل عمل المصدر ولا يحتاج إلى تأويله بأن

والفعل)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال: (والتعريف في الوصية تعريف الجنس أي كتب عليكم ما هو معروف عندكم بالوصية للوالدين والأقربين، فقوله: للوالدين متعلق بالوصية معمول له لأن اسم المصدر يعمل عمل المصدر ولا يحتاج إلى تأويله بأن والفعل، والوصية مرفوع نائب عن الفاعل لفعل كتب، وإذا ظرف) ^(١).

٢٢. قاعدة: (إذا كان المصدر عوضاً عن الفعل فيكون الدال على

الفعل والساد مسده دالاً على الجنس)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الفاتحة: ٢] قال: (والتعريف فيه بالألف واللام تعريف الجنس؛ لأن المصدر هنا في الأصل عوض عن الفعل فلا جرم أن يكون الدال على الفعل والساد مسده دالاً على الجنس، فإذا دخل عليه اللام فهو لتعريف مدلوله؛ لأن اللام تدل على التعريف للمسمى، فإذا كان المسمى جنساً فاللام تدل على تعريفه. ومعنى تعريف الجنس أن هذا الجنس هو معروف عند السامع فإذا قلت: الحمد لله أو العجب لك، فكأنك تريد أن هذا الجنس معروف لديك ولدى مخاطبك لا يلتبس بغيره، كما أنك إذا قلت: الرجل وأردت معينا في تعريف العهد النحوي، فإنك تريد أن هذا الواحد من الناس معروف بينك وبين مخاطبك، فهو في المعنى كالنكرة من حيث إن تعريف الجنس ليس معه كبير معنى

(١). التحرير والتنوير ٢: ١٤٧.

إذ تعين الجنس من بين بقية الأجناس حاصل بذكر لفظه الدال عليه لغة وهو كاف في عدم الدلالة على غيره، إذ ليس غيره من الأجناس بمشارك له في اللفظ ولا متوهم دخوله معه في ذهن المخاطب بخلاف تعريف العهد الخارجي، فإنه يدل على واحد معين بينك وبين مخاطبك من بين بقية أفراد الجنس التي يشملها اللفظ، فلا يفيد هذا التعريف أعني تعريف الجنس إلا توكيد اللفظ وتقريره وإيضاحه للسامع لأنك لما جعلته معهوداً فقد دلت على أنه واضح ظاهر، وهذا يقتضي الاعتناء بالجنس وتقريره من المعروف المشهور، وهذا معنى قول صاحب «الكشاف»: «وهو نحو التعريف في أرسلها العراك»

ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الأفعال» وهو مأخوذ من كلام سيبويه.

وليست لام التعريف هنا للاستغراق لما علمت أنها لام الجنس ولذلك قال صاحب «الكشاف»: «والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم» غير أن معنى الاستغراق حاصل هنا بالمثل لأن الحكم باختصاص جنس الحمد به تعالى لوجود لام تعريف الجنس في قوله: الحمد ولام الاختصاص في قوله: لله يستلزم انحصار أفراد الحمد في التعلق باسم الله تعالى لأنه إذا اختص الجنس اختصت الأفراد إذ لو تحقق فرد من أفراد الحمد لغير الله تعالى لتحقق الجنس في ضمنه فلا يتم معنى اختصاص الجنس المستفاد من لام الاختصاص الداخلة على اسم الجلالة، ثم هذا الاختصاص اختصاص ادعائي فهو بمنزلة القصر الادعائي للمبالغة.

واللام في قوله تعالى: لله يجوز أن يكون للاختصاص على أنه اختصاص ادعائي كما مر، ويجوز أن يكون لام التقوية قوت تعلق العامل بالمفعول لضعف العامل بالفرعية وزاده التعريف باللام ضعفاً لأنه أبعد شبهه بالأفعال، ولا يفوت معنى الاختصاص لأنه قد استفيد من تعريف الجزأين^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ١٥٩.

٢٣. قاعدة: (العَرَبُ تَجْعَلُ الْفِعْلَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ فِي مَرَاتِبٍ: الْأُولَى: أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، الثَّانِيَّةُ: أَنْ تُحْذَفَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ وَيَبْقَى النَّصْبُ بِهَا، الثَّالِثَةُ: أَنْ تُحْذَفَ (أَنْ) وَيُرْفَعَ الْفِعْلُ عَمَلًا عَلَى الْقَرِينَةِ، الرَّابِعَةُ: عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الْفِعْلِ مُرَادًا بِهِ الْمَصْدَرُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [المائدة: ٨] قال: (والضمير في قوله: (هُوَ أَقْرَبُ) عائد إلى العدل المفهوم من تعدلوا، لأن عود الضمير يكتفى فيه بكل ما يفهم حتى قد يعود على ما لا ذكر له، نحو (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) [ص: ٣٢] . على أن العرب تجعل الفعل بمعنى المصدر في مراتب:

المرتبة الأولى: أن تدخل عليه (أن) المصدرية.

الثانية: أن تحذف (أن) المصدرية ويبقى النصب بها، كقول طرفة:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
بنصب (أحضر) في رواية، ودل عليه عطف (وَأَنْ أَشْهَدَ) الثالثة: أن تحذف (أن) ويرفع الفعل عملاً على القرينة، كما روي بيت طرفة (أحضر) برفع أحضر، ومنه قول المثل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، الرابعة: عود الضمير على الفعل مراداً به المصدر، كما في هذه الآية. وهذه الآية اقتصر عليها النحاة في التمثيل حتى يخيل للناظر أنه مثال فذ في باب، وليس كذلك بل منه قوله تعالى: (وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) [الكهف: ٤] . وأمثله كثيرة: منها قوله تعالى: ما لهم به من علم [الكهف: ٥] ، فضمير به عائد إلى القول المأخوذ من قالوا، ومنه قوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمَ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ) [الحج: ٣٠]، فضمير فهو عائد للتعظيم المأخوذ من فعل يعظم، وقول بشار:

وَاللَّهُ رَبِّ مُحَمَّدٍ ... مَا إِنْ غَدَرْتُ وَلَا نَوَيْتُهُ

أي الغدر) ^(١).

٢٤. قاعدة: (المصدر المراد به الدعاء لا يرتفع على معنى الإخبار نحو سقياً ورعياً وإنما يرتفع إذا قصد به المدح أو التعجب لقرئهما من الخبر دون الدعاء، ولا يستعمل الخبر في الدعاء إلا بصيغة الفعل)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) [البقرة: ٥٨] قال: (وقوله: (وَقُولُوا حِطَّةً) الحطة فعلة من الحط وهو الخفض وأصل الصيغة أن تدل على الهيئة ولكنها هنا مراد بها مطلق المصدر، والظاهر أن هذا القول كان معروفاً في ذلك المكان للدلالة على العجز أو هو من أقوال السؤال والشحاذين كيلاً يحسب لهم أهل القرية حساباً ولا يأخذوا حذراً منهم فيكون القول الذي أمروا به قولاً يخاطبون به أهل القرية.

وقيل: المراد من الحطة سؤال غفران الذنوب أي حط عنا ذنوبنا أي اسألوا الله غفران ذنوبكم إن دخلتم القرية. وقيل: من الحط بمعنى حط الرحال أي إقامة أي ادخلوا قائلين إنكم ناوون الإقامة بها إذ الحرب ودخول ديار العدو يكون فتحاً ويكون صلحاً ويكون للغنيمة ثم الإياب. وهذان التأويلان بعيدان ولأن القراءة بالرفع وهي المشهورة تنافي القول بأنها طلب المغفرة لأن المصدر المراد به الدعاء لا يرتفع على معنى الإخبار نحو سقياً ورعياً وإنما يرتفع إذا قصد به المدح أو التعجب لقرئهما من الخبر دون الدعاء ولا يستعمل الخبر في الدعاء إلا بصيغة الفعل نحو رحمه الله ويرحمه الله) ^(٢).

(١). باختصار من: التحرير والتنوير ٦ : ١٣٥.

(٢). التحرير والتنوير ١ : ٥١٥.

٢٥. قاعدة: (لَمَّا غَلَبَتْ إِضَافَةُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الْجُمْلِ وَكَانَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَفَائِدَةُ الْعُدُولِ عَنِ الْإِثْيَانِ بِالْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ لِأَنَّ فِي الْإِثْيَانِ بِإِذِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْجُمْلَةِ اسْتِحْضَارًا لِلتَّكْوِينِ الْعَجِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الذَّهْنَ إِذَا تَصَوَّرَ الْمَصْدَرَ لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا مَعْنَى الْحَدَثِ وَإِذَا سَمِعَ الْجُمْلَةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ تَصَوَّرَ حَدُوثَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ) [البقرة: ٤٩] قال: (عطف على قوله: (نِعَمْتِي) [البقرة: ٤٧] فيجعل (إِذْ) مفعولاً به كما هو في قوله تعالى: (وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُكُمْ) [الأعراف: ٨٦] فهو هنا اسم زمان غير ظرف لفعل، والتقدير اذكروا وقت نجيناكم، ولما غلبت إضافة أسماء الزمان إلى الجمل، وكان معنى الجملة بعدها في معنى المصدر، وكان التقدير اذكروا وقت إنجائنا إياكم، وفائدة العدول عن الإثيان بالمصدر الصريح؛ لأن في الإثيان بـ(إِذْ) المقتضية للجملة استحضاراً للتكوين العجيب المستفاد من هيئة الفعل لأن الذهن إذا تصور المصدر لم يتصور إلا معنى الحدث وإذا سمع الجملة الدالة عليه تصور حدوث الفعل وفاعله ومفعوله ومتعلقاته دفعة واحدة فنشأت من ذلك صورة عجيبة، فوزان الإثيان بالمصدر وزان الاستعارة المفردة، وزان الإثيان بالفعل وزان الاستعارة التمثيلية) ^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٨٩.

٢٦. قاعدة: (حرفُ (لو) بِمَنْزِلَةِ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا صَارَ مُؤَوَّلًا بِمَصْدَرٍ فَصَارَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ اسْتِعْمَالًا غَلَبَ عَلَى (لَوْ) الْوَاقِعَةِ بَعْدَ فِعْلِ يَوَدُّ وَقَدْ يُلْحَقُ بِهِ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَحَبَّةِ وَالرَّغْبَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِهِ مِنَ الْعَذَابِ) [البقرة: ٩٦] قال: (وقوله: (لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) بيان ليود أي يود ودا بيانه لو يعمر ألف سنة، وأصل (لو) أنه حرف شرط للماضي أو للمستقبل فكان أصل موقعه مع فعل يود ونحوه أنه جملة مبينة لجملة يود على طريقة الإيجاز والتقدير في مثل هذا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لما سئم أو لما كره فلما كان مضمون شرط (لو) ومضمون مفعول يود واحدا استغنوا بفعل الشرط عن مفعول الفعل فحذفوا المفعول ونزل حرف الشرط مع فعله منزلة المفعول فلذلك صار الحرف مع جملة الشرط في قوة المفعول فاكتسب الاسم في المعنى فصار فعل الشرط مؤولا بالمصدر المأخوذ منه ولذلك صار حرف (لو) بمنزلة أن المصدرية نظرا لكون الفعل الذي بعدها صار مؤولا بمصدر فصارت جملة الشرط مستعملة في معنى المصدر استعمالا غلب على (لو) الواقعة بعد فعل يود وقد يلحق به ما كان في معناه من الأفعال الدالة على المحبة والرغبة.

هذا تحقيق استعمال لو في مثل هذا الجاري على قول المحققين من النحاة ولغلبة هذا الاستعمال وشيوع هذا الحذف ذهب بعض النحاة إلى أن (لو) تستعمل حرفا مصدريا وأثبتوا لها من مواقع ذلك موقعها بعد يود ونحوه وهو قول الفراء وأبي علي الفارسي والتبريزي والعكبري وابن مالك فيقولون: لا حذف ويجعلون (لو) حرفا لمجرد السبك بمنزلة أن المصدرية والفعل مسبوكا بمصدر والتقدير يود أحدهم التعمير وهذا القول أضعف تحقيقا وأسهل تقديرا^(١).

(١). التحرير والتنوير ١: ٦١٨.

وعند قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ) [آل عمران: ١١٨] قال: (وقوله: وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ) الود: المحبة، والعنت: التعب الشديد، أي رغبوا فيما يعنتكم و (ما) هنا مصدرية، غير زمانية، ففعل عنتم لما صار بمعنى المصدر زالت دلالته على المضي^(١).

وعند قوله سبحانه: (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) [النساء: ٤٢] قال: (وجملة (لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ) بيان لجملة يود أي يودون ودا يبينه قوله: لو تسوى بهم الأرض، ولكون مضمونها أفاد معنى الشيء المودود صارت الجملة الشرطية بمنزلة مفعول (يود) ، فصار فعلها بمنزلة المصدر، وصارت لو بمنزلة حرف المصدر)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) [الحجر: ٢] قال: (ولو في لو كانوا مسلمين مستعملة في التمني لأن أصلها الشرطية إذ هي حرف امتناع لامتناع، فهي مناسبة لمعنى التمني الذي هو طلب الأمر الممتنع الحصول، فإذا وقعت بعد ما يدل على التمني استعملت في ذلك كأنها على تقدير قول محذوف يقوله المتمني، ولما حذف فعل القول عدل في حكاية المقول إلى حكايته بالمعنى. فأصل لو كانوا مسلمين لو كنا مسلمين.

والتزم حذف جواب لو اكتفاء بدلالة المقام عليه ثم شاع حذف القول، فأفادت لو معنى المصدرية فصار المعنى: يود الذين كفروا كونهم مسلمين، ولذلك عدوها من حروف المصدرية وإنما المصدر معنى عارض في الكلام وليس مدلولها بالوضع)^(٣).

(١). التحرير والتنوير ٤ : ٦٤.

(٢). التحرير والتنوير ٥ : ٥٨.

(٣). التحرير والتنوير ١٤ : ١٢.

المبحث الثالث: قواعد في المصدر والإضافة

٢٧. قاعدة: (أصل المصدر أن يضاف إلى فاعله)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا. مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُحْذُوا وَقُتِلُوا نَفْتِيلًا) [الأحزاب: ٦٠. ٦١] قال: (واستثناء (إِلَّا قَلِيلًا) لتأكيد نفي المجاورة وأنه ليس جاريا على طريقة المبالغة أي لا يبقون معك في المدينة إلا مدة قليلة، وهي ما بين نزول الآية والإيقاع بهم. وقليلًا صفة لمحذوف دل عليه (يُجَاوِرُونَكَ) أي جواراً قليلاً، وقلته باعتبار مدة زمنه. وجعله صاحب «الكشاف» صفة لزمن محذوف فإن وقوع ضميرهم في حيز النفي يقتضي إفرادهم، وعموم الأشخاص يقتضي عموم أزمانها فيكون منصوباً على الوصف لاسم الزمان وليس هو ظرفاً.

و(مَلْعُونِينَ) حال مما تضمنه (قَلِيلًا) من معنى الجوار. فالجوار مصدر يتحمل ضمير صاحبه؛ لأن أصل المصدر أن يضاف إلى فاعله، والتقدير: إلا جوارهم ملعونين.

وجعل صاحب «الكشاف» ملعونين مستثنى من أحوال بأن يكون حرف الاستثناء دخل على الظرف والحال، كما في قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ) [الأحزاب: ٥٣]. وبون ما بين هذا وبين ما نظره به؛ لأن ذلك مشتمل على ما يصلح مجيء الحال منه. والوجه هنا هو ما سلكناه في تقدير نظمه^(١).

(١). التحرير والتنوير ٢٢: ١٠٩.

٢٨. قاعدة: (وَصَفُ الْمُسَدِّرُ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ انْتَصَبَ نَصَبُ الْمُسَدِّرِ)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري وأبي حيان، فعند قوله تعالى: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ) [البقرة: ١٢١] قال العكبري: (و) (حق) منصوب على المصدر؛ لأنها صفة للتلاوة في الأصل، لأن التقدير تلاوة حقاً، وإذا قدم وصف المصدر، وأضيف إليه انتصب نصب المصدر، ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف. و (أولئك) مبتدأ و (يؤمنون به) خبره والجملة خبر الذين. ولا يجوز أن يكون يتلونه خبر الذين؛ لأنه ليس كل من أوتي الكتاب تلاه حق تلاوته؛ لأن معنى حق تلاوته العمل به) (١).

وعند قوله تعالى: (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٩١] قال أبو حيان: (وقرأ الحسن وعيسى الثقفي) (وما قَدَرُوا) بالتشديد (حَقَّ قَدْرِهِ) بفتح الدال، وانتصب حق قدره على المصدر وهو في الأصل وصف أي قدره الحق، ووصف المصدر إذا أضيف إليه انتصب نصب المصدر، والعامل في (إذ) قدروا وفي كلام ابن عطية ما يشعر أن (إذ) تعليلاً (٢).

(١). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ١١١.

(٢). البحر المحيط ٤: ٥٨٠.

٢٩. قاعدة: (أَصْلُ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ لِذَاتِ الْفَاعِلِ أَوْ ذَاتِ الْمَفْعُولِ فَلَا تَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ) [البقرة: ٢٢٠] قال: (ووصف الإصلاح بـ(لهم) دون الإضافة إذ لم يقل إصلاحهم لئلا يتوهم قصره على إصلاح ذواتهم لأن أصل إضافة المصدر أن تكون لذات الفاعل أو ذات المفعول فلا تكون على معنى الحرف، ولأن الإضافة لما كانت من طرق التعريف كانت ظاهرة في عهد المضاف فعدل عنها لئلا يتوهم أن المراد إصلاح معين كما عدل عنها في قوله: (اثْبُوتِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِييَكُمْ) [يوسف: ٥٩] ولم يقل بأخيكم ليوهمهم أنه لم يرد أخا معهودا عنده، والمقصود هنا جميع الإصلاح لا خصوص إصلاح ذواتهم فيشمل إصلاح ذواتهم وهو في الدرجة الأولى ويتضمن ذلك إصلاح عقائدهم وأخلاقهم بالتعليم الصحيح والآداب الإسلامية ومعرفة أحوال العالم، ويتضمن إصلاح أمزجتهم بالمحافظة عليهم من المهلكات والأخطار والأمراض وبمداواتهم، ودفع الأضرار عنهم بكفاية مؤنهم من الطعام واللباس والمسكن بحسب معتاد أمثالهم دون تقتير ولا سرف، ويشمل إصلاح أموالهم بتنميتها وتعهدها وحفظها. ولقد أبدع هذا التعبير، فإنه لو قيل إصلاحهم لتوهم قصره على ذواتهم فيحتاج في دلالة الآية على إصلاح الأموال إلى القياس ولو قيل قل تدبيرهم خير لتبادر إلى تدبير المال فاحتيج في دلالتها على إصلاح ذواتهم إلى فحوى الخطاب) (١).

(١). التحرير والتنوير ٢: ٣٥٦.

٣٠. قاعدة: (جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ يَمْنَعُونَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى

الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ لِيُرْثُوهُمْ وَلِيلِيسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ) [الأنعام: ١٣٧] قال: (وقرأ ابن عامر: كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجوزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجوزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فكيف بالمفعول في أفصح كلام ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت

شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش:

فَرَجَجْتُهُ بِمَرْجَةٍ ... زَجِ الْقُلُوسِ أَبِي مَرَادَةَ

وفي بيت الطرماح وهو قوله:

يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يَرَعْ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ

انتهى كلام ابن عطية^(١).

(١). البحر المحيط ٤: ٦٥٧.

المبحث الرابع: قواعد في المصدر والتأكيد

٣١. قاعدة: (مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ: الإخبارُ بالمصدرِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) [النساء: ١٢٨] قال: (وقد دلت الآية على شدة الترغيب في هذا الصلح بمؤكدات ثلاثة: وهي المصدر المؤكد في قوله: صلحا، والإظهار في مقام الإضمار في قوله: والصلح خير، والإخبار عنه بالمصدر أو بالصفة المشبهة فإنها تدل على فعل سجية) ^(١).

٣٢. قاعدة: (مِنَ الْمُبَالِغَةِ فِي الْوَصْفِ: الإسنادُ إلى المصدرِ ما هو

لصاحبه مجازاً)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله سبحانه: (وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ. الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ) [إبراهيم: ٣.٢] قال: (وقيل إذا جعل (مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) خبر مبتدأ محذوف والجملة اعتراضية لا يضر الفصل بها وهو كما ترى، وجوز أن يكون محله النصب على الذم أو الرفع عليه بأن يقدر أنه كان نعتاً فقطع أي هم الذين، وجوز أن لا يقدر ذلك ويجعل مبتدأ خبره قوله تعالى: (أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ) أي بعد عن الحق (بَعِيدٍ) وهو على غير هذا الوجه استئناف في موضع التعليل، وفيه تأكيد لما أشعر به بناء الحكم على الموصول، والمراد أنهم قد ضلوا عن الحق ووقعوا عنه بمراحل. وفي الآية من المبالغة في ضلالهم ما لا يخفى حيث أسند فيها إلى المصدر ما هو لصاحبه مجازاً- كجد جده- إلا

(١). التحرير والتنوير ٥: ٢١٧.

أن الفرق بين ما نحن فيه وذاك أن المسند إليه في الأول مصدر غير المسند وفي ذاك مصدره وليس بينهما بعد.

ويجوز أن يقال: إنه أسند فيها ما للشخص إلى سبب اتصافه بما وصف به بناء على أن البعد في الحقيقة صفة له باعتبار بعد مكانه عن مقصده وسبب بعده ضلاله لأنه لو لم يضل لم يبعد عنه، فيكون كقولك: قتل فلانا عصيانه، والإسناد مجازي وفيه المبالغة المذكورة أيضاً، وفي الكشف هو من الإسناد المجازي والبعد في الحقيقة للضال فوصف به فعله، ويجوز أن يراد في ضلال ذي بعد أو فيه بعد لأن الضال قد يضل عن الطريق مكاناً قريباً وبعيداً، وكتب عليه في الكشف أن الإسناد المجازي على جعل البعد لصاحب الضلال لأنه الذي يتباعد عن طريق الضلال فوصف ضلاله بوصفه مبالغة وليس المراد إبعادهم في الضلال وتعمقهم فيه^(١).

٣٣. قاعدة: (المصدر المؤكّد لمضمون الجملة: يُفيد رفع احتمال المجاز)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا) [النساء: ١٥١] قال: (ووجه هذه المبالغة: أن كفرهم قد اشتمل على أحوال عديدة من الكفر، وعلى سفالة في الخلق، أو سفاهة في الرأي بمجموع ما حكى عنهم من تلك الصلاة، فإن كل خصلة منها إذا انفردت هي كفر، فكيف بها إذا اجتمعت.

وحقا مصدر مؤكّد لمضمون الجملة التي قبله، أي حقهم حقا أيها السامع بالغين النهاية في الكفر، ونظير هذا قولهم: (جدا) . والتوكيد في مثل هذا

(١). روح المعاني ٧: ١٧٥.

لمضمون الجملة التي قبله على ما أفادته الجملة، وليس هو لرفع المجاز، فهو تأكيد لما أفادته الجملة من الدلالة على معنى النهاية لأن القصر مستعمل في ذلك المعنى، ولم يقصد بالتوكيد أن يصير القصر حقيقيا لظهور أن ذلك لا يستقيم، فقول بعض النحاة، في المصدر المؤكد لمضمون الجملة: إنه يفيد رفع احتمال المجاز، بناء منهم على الغالب في مفاد التأكيد^(١).

٣٤. قاعدة: (من أنواع المصدر: المصدر المؤكد لغيره)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) [النساء: ١٢٢] قال: (وقوله: حقا مصدر مؤكد لمضمون سندخلهم جنات، إذ كان هذا في معنى الوعد، أي هذا الوعد أحققه حقا، أي لا يتخلف. ولما كان مضمون الجملة التي قبله خاليا عن معنى الإحقيق كان هذا المصدر مما يسميه النحاة مصدرا مؤكدا لغيره)^(٢).

٣٥. قاعدة: (قد يوضع المصدر موضع الوصف مبالغة)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي والزمخشري والألوسي، فقد قال الواحدي: (وفي قوله: {أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا} [الملك: ٣٠] وجهان أحدهما: ذا غور فحذف المضاف. والثاني: وهو قول جميع أهل المعاني: أن الغور هاهنا بمعنى: الغائر أقيم المصدر مقام الصفة للمبالغة، كما يقال: وجه فلان نور

(١). الكشف ١: ٢٥٧.

(٢). التحرير والتنوير ٥: ٢٠٧.

ساطع، وعلى هذا يقال: ماء غَوْرٌ، ومياه غَوْرٌ، كما يقال: رجل عدل. قال الشاعر:

وجأؤوني نوحاً قياماً

يريد: نساء نائحات قائمات، فوصفهن بالمصدر^(١).

وعند قوله سبحانه: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة: ٢١٦] قال الزمخشري: (وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ من الكراهة بدليل قوله وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ثم إما أن يكون بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة، كقولها:

فَأَتَمَّا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

كأنه في نفسه لفرط كراحتهم له. وإما أن يكون فعلاً بمعنى مفعول كالخبز بمعنى المخبوز، أي وهو مكروه لكم)^(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا) [الفرقان: ٦٣] قال: (هَوْنًا حال، أو صفة للمشي، بمعنى: هينين. أو: مشياً هيناً، إلا أن في وضع المصدر موضع الصفة مبالغة)^(٣).

وعند قوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ) [الروم: ٥٤] قال الألوسي: (أي ابتدأكم ضعفاء وجعل الضعف أساس أمركم كقوله تعالى: (وَحُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) [النساء: ٢٨] ف(من) ابتدائية وفي الضعف استعارة مكنية حيث شبه بالأساس والمادة وفي إدخال (من) عليه تخيل، ويجوز أن يراد من الضعف الضعيف بإطلاق المصدر على الوصف مبالغة أو بتأويله به، أو يُراد من

(١). التفسير البسيط ١٤: ٢٦.

(٢). الكشف ١: ٢٥٧.

(٣). الكشف ٣: ٢٩١.

ذي ضعف والمراد بذلك النطفة أي الله تعالى الذي ابتداء خلقكم من أصل ضعيف وهو النطفة كقوله تعالى: (مِنْ مَاءٍ مَّهِينٍ) [السجدة: ٨] ^(١).

٣٦. قاعدة: (قد يُجَبَّرُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِاسْمِ الذَّاتِ لِلْمُبَالَغَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [البقرة: ١٧٧] قال: (وقوله: ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر) للمبالغة كعكسه في قولها: «فإنما هي إقبال وإدبار» وذلك كثير في الكلام ومنه قوله تعالى: (إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) [الملك: ٣٠] وقول النابغة:

وَقَدْ خِفْتُ مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي ... عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ

أي وعل هو مخافة أي خائف، ومن قدر في مثله مضافا أي بر من آمن أو ولكن ذو البر فإنما عني بيان المعنى لا أن هنالك مقدارا لأنه يخرج الكلام عن البلاغة إلى كلام مغول كما قال التفتازاني، وعن المبرد: لو كنت ممن يقرأ لقرأت ولكن البر بفتح الباء، وكأنه أراد الاستغناء عن التقدير في الإخبار عن البر بجملة: من آمن لأن من آمن هو البار لا نفس البر وكيف يقرأ كذلك والبر معطوف ولكن في مقابلة البر المثبت فهل يكون إلا عينه ولذا لم يقرأ أحد إلا البر بكسر الباء، على أن القراءات مروية وليست اختيارا ولعل هذا لا يصح عن المبرد ^(٢).

(١). روح المعاني ١١: ٥٧.

(٢). التحرير والتنوير ٢: ١٢٩.

المبحث الخامس: قواعد عامة في المصدر

٣٧. قاعدة: (رَفْعُ الْمَصْدَرِ أَبْلَغُ مِنْ نَصْبِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) [هود: ٦٩] قال: (وسلام المرفوع مصدر مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أمري سلام، أي لكم، مثل (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف: ١٨]. ورفع المصدر أبلغ من نصبه، لأن الرفع فيه تناسي معنى الفعل فهو أدل على الدوام والثبات. ولذلك خالف بينهما للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام رد السلام بعبارة أحسن من عبارة الرسل زيادة في الإكرام) ^(١).

٣٨. قاعدة: (الْمَصْدَرُ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ) [البقرة: ٢] قال: (و (الكتاب) فعال بمعنى المكتوب إما مصدر كاتب المصوغ للمبالغة في الكتابة، فإن المصدر يجيء بمعنى المفعول كالخلق، وإما فعال بمعنى مفعول كلباس بمعنى ملبوس وعماد بمعنى معمود به. واشتقاقه من كتب بمعنى جمع وضم لأن الكتاب تجمع أوراقه وحروفه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكتابة كل ما ينزل من الوحي وجعل للوحي كتاباً، وتسمية القرآن كتاباً إشارة إلى وجوب كتابته لحفظه. وكتابة القرآن فرض كفاية على المسلمين) ^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١٢: ١١٦.

(٢). التحرير والتنوير ١: ٢٢١.

وعند قوله سبحانه: (فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ) [البقرة: ٢٨٣] قال: (والأمانة مصدر آمنه إذا جعله آمناً. والأمن اطمئنان النفس وسلامتها مما تخافه، وأطلقت الأمانة على الشيء المؤمن عليه، من إطلاق المصدر على المفعول. وإضافة أمانته تشبه إضافة المصدر إلى مفعوله) (١).

وعند قوله سبحانه: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا) [البقرة: ٢٨٦] قال: (والوسع في القراءة بضم الواو، في كلام العرب مثلث الواو وهو الطاقة والاستطاعة، والمراد به هنا ما يطاق ويستطاع، فهو من إطلاق المصدر وإرادة المفعول) (٢).

وعند قوله سبحانه: (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) [الأنعام: ٧٥] قال: (ويستخلص من هذا أن الملكوت يطلق مصدراً للمبالغة في الملك، وأن الملك (بالضم) لما كان ملكاً (بالكسر) عظيماً يطلق عليه أيضاً الملكوت. فأما في هذه الآية فهو مجاز على كلا الإطلاقين لأنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو المملوك، كالخلق على المخلوق، إما من الملك - بكسر الميم - أو من الملك - بضمها -) (٣).

وعند قوله سبحانه: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) [الأنعام: ١٢١] قال: (والضمير في قوله: (وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) يعود على مما لم يذكر اسم الله عليه والإخبار عنه بالمصدر وهو لفسق مبالغة في وصف الفعل، وهو ذكر اسم غير الله، بالفسق حتى تجاوز الفسق صفة الفعل أن صار صفة المفعول

(١). التحرير والتنوير ٣: ١٢٢.

(٢). التحرير والتنوير ٣: ١٣٥.

(٣). التحرير والتنوير ٧: ٣١٦.

فهو من المصدر المراد به اسم المفعول: كالخلق بمعنى المخلوق، وهذا نظير جعله فسقاً في قوله بعد: (أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) [الأنعام: ١٤٥] ^(١).
وعند قوله سبحانه: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا) [الأنعام: ١٣٦] قال: (والحرث مراد به الزرع والشجر، وهو في الأصل من إطلاق المصدر على اسم المفعول، ثم شاع ذلك الإطلاق حتى صار الحرث حقيقة عرفية في الجنات والمزارع، قال تعالى: (أَنْ اِغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ) [القلم: ٢٢] ^(٢).

٣٩. قاعدة: (المصدر لا يدلُّ على زمانٍ معين)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢] قال: (وفي بيان كون القرآن هدى وكيفية صفة المتقي معان ثلاثة:

الأول: أن القرآن هدى في زمن الحال لأن الوصف بالمصدر عوض عن الوصف باسم الفاعل وزمن الحال هو الأصل في اسم الفاعل والمراد حال النطق. والمتقون هم المتقون في الحال أيضا لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال كما قلنا، أي أن جميع من نزه نفسه وأعدّها لقبول الكمال يهديه هذا الكتاب، أو يزيده هدى كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) [محمد: ١٧].

الثاني: أنه هدى في الماضي أي حصل به هدى أي بما نزل من الكتاب، فيكون المراد من المتقين من كانت التقوى شعارهم أي أن الهدى ظهر أثره فيهم فاتقوا وعليه فيكون مدحا للكتاب بمشاهدة هديه وثناء على المؤمنين الذين

(١). التحرير والتنوير ٨: ٤١.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ٩٥.

اهتدوا به وإطلاق المتقين على المتصفين بالتقوى فيما مضى، وإن كان غير الغالب في الوصف باسم الفاعل إطلاق يعتمد على قرينة سياق الشاء على الكتاب.

الثالث: أنه هدى في المستقبل للذين سيتقون في المستقبل وتعين عليه هنا قرينة الوصف بالمصدر في هدى لأن المصدر لا يدل على زمان معين.

حصل من وصف الكتاب بالمصدر من وفرة المعاني ما لا يحصل، لو وصف باسم الفاعل فقليل هاد للمتقين، فهذا ثناء على القرآن وتنويه به وتخلص للثناء على المؤمنين الذين انتفعوا بهديه، فالقرآن لم يزل ولن يزال هدى للمتقين، فإن جميع أنواع هدايته نفعت المتقين في سائر مراتب التقوى، وفي سائر أزماته وأزمانهم على حسب حرصهم ومبالغ علمهم واختلاف مطالبهم، فمن منتفع بهديه في الدين، ومن منتفع في السياسة وتدبير أمور الأمة، ومن منتفع به في الأخلاق والفضائل، ومن منتفع به في التشريع والتفقه في الدين، وكل أولئك من المتقين وانتفاعهم به على حسب مبالغ تقواهم^(١).

وعند قوله سبحانه: (وَإِنَّهُ لَتَذِكْرٌ لِّلْمُتَّقِينَ) [الحاقة: ٤٨] قال: (والإخبار بـ(وَإِنَّهُ لَتَذِكْرٌ) إخبار بالمصدر للمبالغة في الوصف. والمعنى: أنه مذكر للناس بما يغفلون عنه من العلم بالله وما يليق بجلاله لينتشلهم من هوة التماذي في الغفلة حتى يفوت الفوات، فالقرآن في ذاته تذكرة لمن يريد أن يتذكر سواء تذكر أم لم يتذكر، وكلما نزل منه شيء أو تلوا منه شيئاً ذكرهم بما علموا لئلا تعثرهم غفلة أو نسيان. فالقرآن تذكرة للمتقين في الماضي والحال والمستقبل، فإن الإخبار عنه باسم المصدر يتحمل الأزمنة الثلاثة إذ المصدر لا إشعار له بوقت بخلاف الفعل وما أشبهه)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ١: ٢٢٦.

(٢). باختصار من: التحرير والتنوير ٢٩: ١٤٨.

٤٠. قاعدة: (قد يسدُّ المصدرُ مسدَّ الشرطِ والجوابِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا) [البقرة: ١٦٧] قال: (و (لو) في قوله: (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً) مستعملة في التمني وهو استعمال كثير لحرف (لو) وأصلها الشرطية حذف شرطها وجوابها واستعيرت للتمني بعلاقة الزوم لأن الشيء العسير المنال يكثر تمنيه، وسد المصدر مسد الشرط والجواب، وتقدير الكلام لو ثبتت لنا كرة لتبرأنا منهم وانتصب ما كان جوابا على أنه جواب التمني وشاع هذا الاستعمال حتى صار من معاني لو وهو استعمال شائع وأصله مجاز مرسل مركب وهو في الآية مرشح بنصب الجواب) (١).

٤١. قاعدة: (المصدرُ لا يتقدَّمُ عليه صلته)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري والألوسي، فعند قوله تعالى: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) [الإسراء: ٢٣] قال الزمخشري: (ولا يجوز أن يتعلق الباء في بالوالدين بالإحسان، لأن المصدر لا يتقدَّم عليه صلته) (٢).

وعند قوله تعالى: (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) [فاطر: ٨] قال: (و(عليهم) صلة (تذهب)، كما تقول: هلك عليه

(١). التحرير والتنوير ٢: ٩٨.

(٢). الكشف ٢: ٦٥٧.

حباً، ومات عليه حزناً. أو هو بيان للمتحسر عليه. ولا يجوز أن يتعلق بحسرات، لأن المصدر لا يتقدم عليه صلته^(١).

وعند قوله سبحانه: (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ) [الصافات: ١٠٢] (فإن قلت: (مَعَهُ) بِمَ يَتَعَلَّقُ؟ قلت: لا يخلو إما أن يتعلق ببلغ، أو بالسعي، أو بمحذوف، فلا يصح تعلقه ببلغ لاقتضائه بلوغهما معا حد السعي، ولا بالسعي لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي أي الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل: مع من؟ فقال مع أبيه^(٢).

وعند قوله سبحانه: (مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ) [إبراهيم: ٤٣] قال الألوسي: (لا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ بمعنى لا يرجع إليهم تحريك أجفانهم حسبما كان يرجع إليهم كل لحظة، فالطرف باق على أصل معناه وهو تحريك الجفن، والكلام كناية عن بقاء العين مفتوحة على حالها. وجوز أن يراد بالطرف نفس الجفن مجازاً لأنه يكون فيه ذلك أي لا ترجع إليهم أجفانهم التي يكون فيها الطرف، وقال الجوهري: الطرف العين ولا يجمع أنه في الأصل مصدر فيكون واحداً ويكون جمعا وذكر الآية، وفسره بذلك أبو حيان أيضاً وأنشد قول الشاعر:

وَأَغْضُ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارِي ... حَتَّى يُوَارِيَ جَارِي مَأْوَاهَا

وليس ما ذكر متعينا فيه وهو معنى مجازي له وكذا النظر، وجوز إرادته على معنى لا يرجع إليهم نظرهم لينظروا إلى أنفسهم فضلاً عن شيء آخر بل يبقون مبهوتين، ولا ينبغي كما في الكشف أن يتخيل تعلق (إليهم) بما بعده على معنى

(١). الكشف ٣: ٦٠٠.

(٢). الكشف ٤: ٥٣.

لا يرجع نظرهم إلى أنفسهم أي لا يكون منهم نظر كذلك؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم، والمسألة في مثل ما نحن فيه خلافية^(١).

وعند قوله سبحانه: (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى) [الصافات: ١٠٢] قال: (والفاء في قوله تعالى فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ فصيحة تعرب عن مقدر قد حذف تعويلاً على شهادة الحال وإيداناً بعدم الحاجة إلى التصريح به لاستحالة التخلف أي فوهبناه له ونشأ فلما بلغ رتبة أن يسعى معه في أشغاله وحوائجه، و «مع» ظرف للسعي وهي تدل على معنى الصحبة واستحداثها، وتعلقها بمحذوف دل عليه المذكور لأن صلة المصدر لا تتقدمه لأنه عند العمل مؤول بأن المصدرية والفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لأنه كتقدم جزء الشيء المرتب الأجزاء عليه أو لضعفه عن العمل فيه بحث، أما أولاً فلأن التأويل المذكور على المشهور في المصدر المنكر دون المعرف، وأما ثانياً فلأنه إذا سلم العموم فليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به، وأما ثالثاً فلأن المقدم هنا ظرف وقد اشتهر أنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

وصرحوا بأنه يكفي رائحة الفعل وبهذا يضعف حديث المنع لضعف العامل عن العمل، فالحق أنه لا حاجة في مثل ذلك إلى التقدير مُعَرَّفًا كان المصدر أو مُنْكَرًا، كقوله تعالى: (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ) [النور: ٢]^(٢).

(١). روح المعاني ١٢: ١٢٢.

(٢). روح المعاني ٧: ٢٣٢.

٤٢. قاعدة: (المصدرُ المضافُ من صيغِ العموم)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) [هود: ٨٨] قال الألوسي: (واختار بعضهم أن يكون المراد وما توفيقِي لإصابة الحق والصواب في كل ما آتِي وأذَرُ إِلَّا بهدأيته تعالى ومعونته، والظاهر أن المراد وما كل فرد من أفراد توفيقِي لما صرحوا به من أن المصدر المضاف من صيغ العموم، ويؤول إلى هذا ما قيل: إن المعنى ما جنس توفيقِي؛ لأن انحصار الجنس يقتضي انحصار أفرادهِ لكن على الأول بطريق المفهوم. وعلى الثاني بطريق المنطوق، وتقدير المضاف بعد الباء مما التزمه كثير، وفيه على ما قيل: دفع الاستشكال بأن فاعل التوفيق هو الله تعالى، وأهل العربية يستقبحون نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء؛ لأنها تدخل على الآلة فلا يحسن ضربِي بزيد، وإنما يقال: من زيد، فالاستعمال الفصيح بناء على هذا وما توفيقِي إِلَّا من عند الله، ووجه الدفع بذلك التقدير ظاهر لأن الدخول ليس على الفاعل حينئذ.

وجوز أن يكون ذلك التقدير لما أن التوفيق وهو كون فعل العبد موافقاً لما يحبه الله تعالى ويرضاه لا يكون إلا بدلالة الله تعالى عليه، ومجرد الدلالة لا يجدي بدون المعونة منه عزَّ شأنه عَلَيْهِ^(١).

وعند قوله تعالى: (وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) [إبراهيم: ٤٦] قال: (وفي الحواشي الشهائية أن مَكْرَهُمْ منصوب على أنه مفعول مطلق لأنه لازم فدلالته على المبالغة لقوله تعالى الآتي: (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ) إلخ لا لأن إضافة المصدر تفيد العموم أي أظهرُوا كل مكر لهم، أو لأن إضافته وأصله التنكير لإفادة أنهم معروفون بذلك)^(٢).

(١). روح المعاني ٦: ٣١٥.

(٢). روح المعاني ٧: ٢٣٥.

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى) [الليل: ٤] قال: (إِنَّ سَعْيَكُمْ: أي مساعيكم فإن المصدر المضاف يفيد العموم فيكون جمعاً معنًى، ولذا أخبر عنه بجمع أعني قوله تعالى: (لَشَتَّى) فإنه جمع شتيت بمعنى متفرق، ويجوز أن لا يعتبر سعيكم في معنى الجمع ويكون شتى مصدراً مؤنثاً كذكرى وبشرى خبراً له بتقدير مضاف أي ذو شتى، أو بتأويله بالوصف أي شتيت) (١).

وعند قوله سبحانه: (وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ) [غافر: ٥٠] قال ابن عاشور: (والمعنى: أن دعاءهم لا ينفعهم ولا يقبل منهم، وسواء كان قوله: (وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ) من كلام الملائكة أو من كلام الله تعالى فهو مقتض عموم دعائهم؛ لأن المصدر المضاف من صيغ العموم فيقتضي أن دعاء الكافرين غير متقبل في الآخرة وفي الدنيا؛ لأن عموم الذوات يستلزم عموم الأزمنة والأمكنة) (٢).

٤٣. قاعدة: (المَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ أَعْرِفْ مِنَ الْمُحَلَّى بِاللَامِ؛ لَأَنَّهُ يُشْبِهُ الضَّمِيرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ) [البقرة: ١٧٧] قال: (وقرأ حمزة وحفص -البر- بالنصب والباقون بالرفع. ووجه الأولى أن يكون خبراً مقدماً كما في قوله: سَلِي إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ ... فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجْهٌ هُوَ

(١). روح المعاني ١٥: ٣٦٦.

(٢). التحرير والتنوير ٢٤: ١٦٦.

وحسن ذلك أن المصدر المؤول أعرف من المحلى باللام؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به والأعرف أحق بالاسمية، ولأن في الاسم طولاً، فلو روعي الترتيب المعهود لفات تجاوب أطراف النظم الكريم، ووجه الثانية أن كل فريق يدعي أن البر هذا فيجب أن يكون الرد موافقاً لدعواهم، وما ذلك إلا بكون البر اسماً كما يفصح عنه جعله مخبراً عنه في الاستدراك^(١).

٤٤. قاعدة: (لا يَقُومُ مقامُ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَّا المصدرُ الصَّرِيحُ بِلَفْظِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ) [البقرة: ٢٥٨] قال: (وفي التعرض لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضميره عليه الصلاة والسلام تشريف له وإيذان من أول الأمر بتأييد وليه له في المحاجة فإن التربية نوع من الولاية أن آتاه الله الملك أي لمن آتاه الله تعالى ذلك فالكلام على حذف اللام وهو مطرد في- أن، وإن- وليس هناك مفعولاً لأجله منصوب لعدم اتحاد الفاعل، والتعليل فيه على وجهين: إما أن إيتاء الملك حملة على ذلك لأنه أورثه الكبر والبطر فنشأت المحاجة عنهما، وإما أنه من باب العكس في الكلام بمعنى أنه وضع المحاجة وضع الشكر إذ كان من حقه أن يشكر على ذلك فعلى الأول العلة الحقيقية، وعلى الثاني تهكمية- كما تقول عاداني فلان لأني أحسنت إليه- وجوز أن يكون آتاه إلخ واقعا موقع الظرف بدون تقدير أو بتقدير مضاف أي حاج وقت أن آتاه الله وأورد عليه أن المحاجة لم تقع وقت إيتاء الملك بل الإيتاء سابق عليها، وبأن النحاة نصوا على أنه لا يقوم مقام الظرف الزماني إلا المصدر الصريح بلفظه- كجئت خفوق النجم، وصياح الديك- ولا يجوز إن خفق وإن صاح.

(١). روح المعاني ١: ٤٤٢.

وأجيب باعتبار الوقت ممتداً، وبأن النص معارض بأنهم نصوا على أن «ما» المصدرية تنوب عن الزمان وليست بمصدر صريح، والذي جوز ذلك ابن جني والصفار في شرح الكتاب، والحق أن التعليل لما أمكن -وهو متفق عليه- خال عما يقال لا ينبغي أن يعدل عنه لا سيما وتقدير المضاف مع القول بالامتداد والتزام- قول ابن جني والصفار مع مخالفته لكلام الجمهور- في غاية من التعسف^(١).

٥٤. قاعدة: (قد يُحذف المصدر ويُقام ما هو في موضع الصِّفة مقامه)

هذه القاعدة مستفادة من الألوسي، فعند قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعٌ فِي الْأَرْضِ) [الزمر: ٢١] قال: (فسلكه ينابيع: احتمال كونه منصوباً على المصدرية في إطلاقه بأن يكون الأصل فسلكه سلوكاً في ينابيع أي مجاري، فحذف المصدر وأقيم ما هو في موضع الصفة مقامه، أو يكون الأصل فسلكه سلوك ينابيع أي مياه نابعة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بعيد كما لا يخفى)^(٢).

(١). روح المعاني ٢: ١٦.

(٢). روح المعاني ١٢: ٢٤٥.

٤٦. قاعدة: (إِذَا تَسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى الْمَصْدَرِ كَانَ الْمَصْدَرُ مَنْفِيًّا عَلَى

جَهَةِ الْعُمُومِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٣٨] قال: (والمعنى وما أغفلنا فيه من شيء لم نكتبه ولم نثبت ما وجب أن يثبت، قاله الزمخشري ولم يذكر غيره، أو القرآن وهو الذي يقتضيه سياق الآية والمعنى وبدأ به عن ابن عطية وذكر اللوح المحفوظ، فعلى هذا يكون قوله: من شيء على عمومته، وعلى القول الأول يكون من العام الذي يراد به الخاص فالمعنى من شيء على عمومته، وعلى القول الأول يكون من العام الذي يراد به الخاص فالمعنى من شيء يدعو إلى معرفة الله وتكاليفه، وكثيرا ما يستدل بعض الظاهرية بقوله: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) يشير إلى أن الكتاب تضمن الأحكام التكليفية كلها، والتفريط التقصير فحقه أن يتعدى بفي كقوله: (عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ) الزمر: ٥٦ وإذا كان كذلك فيكون قد ضمن ما أغفلنا وما تركنا ويكون من شيء في موضع المفعول به ومن زائدة، والمعنى: ما تركنا وما أغفلنا في الكتاب شيئا يحتاج إليه من دلائل الإلهية والتكاليف، ويبعد جعل من هنا تبعيضية وأن يكون التقدير ما فرطنا في الكتاب بعض شيء يحتاج إليه المكلف، وإن قاله بعضهم. وجعل أبو البقاء هنا من شيء واقعا موقع المصدر، أي تفريطا. قال: وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء تصريحاً ونظير ذلك لا يضركم كيدهم شيئا أي ضررا انتهى. وما ذكره من أنه لا يبقى على هذا التأويل حجة لمن ذكر ليس كما ذكر لأنه إذا تسلط النفي على المصدر كان المصدر منفيا على جهة العموم، ويلزم من نفي هذا العموم نفي أنواع المصدر ونوع مشخصاته، ونظير ذلك لا قيام فهذا نفي عام فينتفي منه جميع أنواع القيام ومشخصاته كقيام زيد وقيام عمرو وما أشبه ذلك فإذا نفي التفريط على طريقة العموم كان ذلك نفيا

لجميع أنواع التفريط ومشخصاته ومتعلقاته، فيلزم من ذلك أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء. وقرأ الأعرج وعلقمة ما فرطنا بتخفيف الراء والمعنى واحد. وقال النقاش: معنى فرطنا مخففة، أخرنا كما قالوا: فرط الله عنك المرض أي أزاله (١).

٤٧. قاعدة: (المصدر الميمي أبلغ من جهة زيادة المبني)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ) [البقرة: ٢١٩] قال: (والمنافع: جمع منفعة، وهي اسم على وزن مفعلة وأصله يحتمل أن يكون مصدرا ميميا قصد منه قوة النفع، لأن المصدر الميمي أبلغ من جهة زيادة المبني. ويحتمل أن يكون اسم مكان دالا على كثرة ما فيه كقولهم مسبعة ومقبرة أي يكثر فيهما النفع من قبيل قولهم مصلحة ومفسدة، فالمنفعة على كل حال أبلغ من النفع) (٢).

(١). البحر المحيط ٤: ٥٠٣.

(٢). التحرير والتنوير ٢: ٣٤٤.

٤٨. قاعدة: (المصدرُ أصلُ الاشتقاق)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) [البقرة: ٢٨٢] قال: (واشتقاق أقسط من أقسط بمعنى عدل، وهو رباعي، وليس من قسط لأنه بمعنى جار، وكذا اشتقاق أقوم من أقام الشهادة إذا أظهرها جار على قول سيبويه بجواز صوغ التفضيل والتعجب من الرباعي المهموز، سواء كانت الهمزة للتعدية نحو أعطى أم لغير التعدية نحو أفرط. وجوز صاحب «الكشاف» أن يكون أقسط مشتقا من قاسط بمعنى ذي قسط أي صيغة نسب وهو مشكل، إذ ليس لهذه الزنة فعل. واستشكل أيضا بأن صوغه من الجامد أشد من صوغه من الرباعي. والجواب عندي أن النسب هنا لما كان إلى المصدر شابه المشتق: إذ المصدر أصل الاشتقاق، وأن يكون أقوم مشتقا من قام الذي هو محمول إلى وزن فعل- بضم العين- الدال على السجية، الذي يجيء منه قويم صفة مشبهة^(١)).

٤٩. قاعدة: (المصدرُ قد يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسمِ الجنسِ وقد يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسمِ

الفاعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ: ٧] قال: (ووصف الخلق الجديد باعتبار أن المصدر بمنزلة اسم الجنس يكون قديما فهو إذن بمعنى الحاصل بالمصدر، ويكون جديدا فهو بمنزلة اسم الفاعل، فوصف بالجديد ليتمحض لأحد احتماليه، والظرفية من قوله: لفي خلق جديد مجازية في قوة التلبس بالخلق الجديد تلبسا كتلبس المظروف بالظرف)^(٢).

(١). التحرير والتنوير ٣: ١١٥.

(٢). التحرير والتنوير ٢٢: ١٥٠.

٥٠. قاعدة: ((حَسْبُ) مُلَازِمُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ لَجُمُودِهِ شَابَهُ

الْمَصْدَرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْمٌ فِعْلٌ فَهُوَ كَالْمَصْدَرِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) [آل عمران: ١٧٣] قال: (وحسب أي كاف، وهو اسم جامد بمعنى الوصف ليس له فعل، قالوا: ومنه اسمه تعالى الحسيب، فهو فعيل بمعنى مفعول. وقيل: الإحساب هو الإكفاء، وقيل: هو اسم فعل بمعنى كفى، وهو ظاهر القاموس. ورده ابن هشام في توضيحه بأن دخول العوامل عليه نحو فإن حسبك الله، وقولهم: بحسبك درهم، ينافي دعوى كونه اسم فعل لأن أسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل، وقيل: هو مصدر، وهو ظاهر كلام سيبويه. وهو من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً دون معنى، فيبنى على الضم مثل: قبل وبعد، كقولهم: أعطه درهماً فحسب، ويتجدد له معنى حينئذ فيكون بمعنى لا غير. وإضافته لا تفيد تعريفه لأنه في قوة المشتق ولذلك توصف به النكرة، وهو ملازم الإفراد والتذكير فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه لجموده شابه المصدر، أو لأنه لما كان اسم فعل فهو كالمصدر، أو لأنه مصدر، وهو شأن المصادر، ومعناها: إنهم اكتفوا بالله ناصراً وإن كانوا في قلة وضعف^(١)).

(١). التحرير والتنوير ٤: ١٧٠.

٥١. قاعدة: (المَفْعُولُ أَوْغُلُ فِي الْإِسْمِيَّةِ مِنَ الْمَصْدَرِ فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الإِدْغَامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الإِدْغَامِ لِلْأَفْعَالِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) [الجن: ٢٨] قال: (والعدد: بالفك اسم لمعدود وبالإدغام مصدر عد، فالمعنى هنا: وأحصى كل شيء معدودا، وهو نصب على الحال، بخلاف قوله تعالى: (وَعَدَّاهُمْ عَدًّا) [مريم: ٩٤] . وفرق العرب بين المصدر والمفعول، لأن المفعول أَوْغُلُ فِي الْإِسْمِيَّةِ من المصدر فهو أبعد عن الإدغام؛ لأن الأصل في الإدغام للأفعال) ^(١).

٥٢. قاعدة: (كَثُرَ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى فَعْلَانٍ -بفتح العين- وأما فَعْلَانُ -بسكون العين- فقليلٌ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا) [المائدة: ٢] قال: (وقرأ النحويان وابن كثير، وحمزة، وحفص، ونافع: شَنَاٰنَ بفتح النون. وقرأ ابن عامر وأبو بكر بسكونها، ورويت عن نافع. والأظهر في الفتح أن يكون مصدرا، وقد كثر مجيء المصدر على فَعْلَانٍ، وجوزوا أن يكون وصفا وفَعْلَانُ فِي الْأَوْصَافِ موجود نحو قولهم: حمار قطوان أي: عسير السير، وتيس عدوان كثير العدو، وليس في الكثرة كالمصدر.

قالوا: فعلى هذا يكون المعنى لا يجرمنكم بغض قوم. ويعنون ببغض مبغض اسم فاعل، لأنه من شيء بمعنى البغض. وهو متعد وليس مضافا للمفعول ولا لفاعل بخلافه إذا كان مصدرا، فإنه يحتمل أن يكون مضافا للمفعول وهو

(١). التحرير والتنوير ٢٩: ٢٥١.

الأظهر. ويحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أي: بغض قوم إياكم، والأظهر في السكون أن يكون وصفاً، فقد حكى رجل شنان وامرأة شنانة، وقياس هذا أنه من فعل متعد. وحكى أيضاً شنان وشنأى مثل عطشان وعطشى، وقياسه أنه من فعل لازم. وقد يشتق من لفظ واحد المتعدي واللازم نحو: فغر فاه، وغرفوه بمعنى فتح وانفتح. وجوز أن يكون مصدراً وقد حكى في مصادر شنيء، ومجيء المصدر على فعلا بفتح الفاء وسكون العين قليل، قالوا: لويته دينه ليانا. وقال الأحوص:

وَمَا الْحُبُّ إِلَّا مَا تُحِبُّ وَتَشْتَهِي ... وَإِنْ لَأَمْ فِيهِ ذُو الشَّانِ وَفَنَدَا

أصله الشنان، فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. والوصف في فعلا أكثر من المصدر نحو رحمان^(١).

٥٣. قاعدة: (قد تقوم (ما) الاستفهامية وكذلك (ماذا) إذا جعلتها كَلَّهَا استِفْهَاماً مَقَامَ الْمَصْدَرِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [المائدة: ١٠٩] ذكر أن في نصب (يوم) وجوهاً قال: (والسابع أن ينتصب على الظرف والعامل فيه مؤخر تقديره يوم يجمع الله الرسل كان كيت وكيت قاله الزمخشري، وقال ابن عطية وصف الآية وبراعتها إنما هو أن يكون هذا الكلام مستأنفاً والعامل اذكروا واحذروا مما حسن اختصاره لعلم السامع والإشارة بهذا اليوم إلى يوم القيامة، وخص الرسل بالذكر لأنهم قادة الخلق وفي ضمن جمعهم جمع الخلائق وهم المكلمون أولاً انتهى. والذي نختاره غير ما ذكروا وهو أن يكون يوم

(١). البحر المحيط ٤: ١٦٨.

معمولا لقوله قالوا لا علم لنا أي قال الرسل وقت جمعهم وقول الله لهم ماذا أجبتهم وصار نظير ما قلناه في قوله: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَرْدُودًا) [البقرة: ٣٠] وسؤاله تعالى إياهم بقوله: (مَاذَا أُجِبْتُمْ) سؤال توبيخ لأهمهم لتقوم الحجة عليهم ويتبدأ حسابهم كما سئلت الموءودة توبيخا لوأندها وتوقيفاً له على سوء فعله وانتصاب ماذا أجبتهم ولو أريد الجواب لقليل بماذا أجبتهم قاله الزمخشري، وقيام ما الاستفهامية مقام المصدر جائز وكذلك ماذا إذا جعلتها كلها استفهاما وأنشدوا على مجيء ما ذكر مصدرا قول الشاعر:

مَاذَا تُعِيرُ ابْنَتِي رَبْعَ عَوِيلِهِمَا ... لَا تَرْقُدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدَا

وقال ابن عطية معناه ماذا أجابت به الأمم، ولم يجعل ما مصدرا بل جعلها كناية عن الجواب، وهو الشيء المجاب به لا للمصدر، وهو الذي عنى الزمخشري بقوله ولو أريد الجواب لقليل بماذا أجبتهم. وقال الحوفي ما للاستفهام وهو مبتدأ بمعنى الذي خبرها وأجبتهم صلته والتقدير ماذا أجبتهم به انتهى، وحذف هذا الضمير المجرور بالحرف يضعف لو قلت جاءني الذي مررت تريد به كان ضعيفا إلا إن اعتقد أنه حذف حرف الجر أولا فانتصب الضمير ثم حذف منصوبا ولا يبعد. وقال أبو البقاء ماذا في موضع نصب بأجبتهم وحرف الجر محذوف أي بماذا أجبتهم وما وذا هنا بمنزلة اسم واحد ويضعف أن يجعل ذا بمعنى الذي هنا لأنه لا عائد هنا وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف انتهى، وما ذكره أبو البقاء أضعف لأنه لا ينقاس حذف حرف الجر إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة ونصوا على أنه لا يجوز زيدا مررت به تريد بزيد مررت ولا سرت البيت تريد إلى البيت إلا في ضرورة شعر نحو قول الشاعر:

تَحْنُ فَتُبْدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ ... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَايَا

يريد لقضى علي فحذف علي وعدى الفعل إلى الضمير فنصبه (١).

(١). البحر المحيط ٤: ٤٠٢.

وعند قوله تعالى: (وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [يونس: ٦٠] قال: (ما استفهامية مبتدأة خبرها ظن، والمعنى: أي شي ظن المفترين يوم القيامة، أجهم الأمر على سبيل التهديد، والإبعاد يوم يكون الجزاء بالإحسان والإساءة. ويوم منصوب بظن، ومعمول الظن قيل: تقديره ما ظنهم أن الله فاعل بهم، أينجيههم أم يعذبهم. وقرأ عيسى بن عمر: وما ظن جعله فعلا ماضيا أي أي ظن الذين يفترون، فما في موضع نصب على المصدر، وما الاستفهامية قد تنوب عن المصدر تقول: ما تضرب زيدا تريد أي: ضرب تضرب زيدا.

وقال الشاعر:

مَاذَا يَغْيِرُ ابْنِي رِيحَ عَوِيلِهِمَا ... لَا يَرْقِدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدَا^(١).

٥٤. قاعدة: (العَرَبُ يُعَامِلُونَ اسْمَ الْمَرَّةِ مُعَامَلَةً مُطْلَقَ الْمَصْدَرِ غَيْرَ مُلَاحِظِينَ فِيهِ مَعْنَى الْمَرَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُلَاحِظُونَ الْمَصْدَرَ فِي ضَمَنِ فَرْدٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا) [الأنعام: ٣١] قال: (والحسرة: الندم الشديد، وهو التلهف، وهي فعلة من حسر يحسر حسرا، من باب فرح، ويقال: تحسر تحسرا. والعرب يعاملون اسم المرة معاملة مطلق المصدر غير ملاحظين فيه معنى المرة، ولكنهم يلاحظون المصدر في ضمن فرد، كمدلول لام الحقيقة، ولذلك يحسن هذا الاعتبار في مقام النداء لأن المصدر اسم للحاصل بالفعل بخلاف اسم المرة فهو اسم لفرد من أفراد المصدر فيقوم مقام الماهية)^(٢).

(١). البحر المحيط ٦: ٧٨.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ١٩١.

٥٥. قاعدة: (المصدر المؤول يشبه الضمير في أنه لا يوصف، فكان أعرف من غيره، فلذلك كان حقيقاً بأن يكون هو الاسم، لأن الأصل أن الأعرف من الجزأين هو الذي يكون مُسنداً إليه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) [الأعراف: ٥] قال: (والتوكيد بأن لتحقيق للنفس أو للمخاطبين على الوجهين المتقدمين أو يكون قولهم ذلك في أنفسهم، أو بين جماعتهم، جارياً مجرى التعليل لنزول البأس بهم والاعتراف بأنهم جديرون به، ولذلك أطلقوا على الشرك حينئذ الاسم المشعر بمذمته الذي لم يكونوا يطلقونه على دينهم من قبل.

واسم كان هو: أن قالوا المفرغ له عمل كان، ودعواهم خبر (كان) مقدم، لقريئة عدم اتصال كان بتاء التأنيث، ولو كان: (دعوى) هو اسمها لكان اتصالها بتاء التأنيث أحسن، وللجري على نظائره في القرآن وكلام العرب في كل موضع جاء فيه المصدر المؤول من أن والفعل محصوراً بعد كان، نحو قوله تعالى: (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ) [الأعراف: ٨٢]، (وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا) [آل عمران: ١٤٧] وغير ذلك، وهو استعمال ملتزم، غريب، مطرد في كل ما وقع فيه جزء الإسناد ذاتين أريد حصر تحقق أحدهما في تحقق الآخر لأنهما لما اتحدا في الماصدق، واستويا في التعريف كان المحصور أولى باعتبار التقدم الرتي، ويتعين تأخيره في اللفظ، لأن المحصور لا يكون إلا في آخر الجزأين، ألا ترى إلى لزوم تأخير المبتدأ المحصور. واعلم أن كون أحد الجزأين محصوراً دون الآخر في مثل هذا، مما الجزآن فيه متحدا الماصدق، إنما هو منوط باعتبار المتكلم أحدهما هو الأصل والآخر الفرع، ففي مثل هذه الآية اعتبر قولهم هو المترقب من السامع للقصة ابتداءً، واعتبر الدعاء هو المترقب ثانياً، كأن السامع يسأل: ماذا قالوا لما جاءهم البأس، ف قيل له: كان قولهم: (إِنَّا

كُنَّا ظَالِمِينَ) دعاءهم، فأفيد القول وزيد بأنهم فرطوا في الدعاء، وهذه نكتة دقيقة تنفعك في نظائر هذه الآية، مثل قوله: (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ) [الأعراف: ٨٢] ، على أنه قد قيل: إنه لا طراد هذا الاعتبار مع المصدر المؤول من (أن) والفعل علة لفظية: وهي كون المصدر المؤول يشبه الضمير في أنه لا يوصف، فكان أعرف من غيره، فلذلك كان حقيقاً بأن يكون هو الاسم، لأن الأصل أن الأعرف من الجزأين وهو الذي يكون مسنداً إليه (١).

٥٦. قاعدة: (كَمَا يَنْحَلُّ الْمَصْدَرُ لِأَنَّ وَالْفِعْلَ الْمَاضِيَ وَأَنَّ وَالْمُضَارِعَ، كَذَلِكَ يَنْحَلُّ لِأَنَّ وَفِعْلُ الْأَمْرِ أَلَّا تَرَى أَنَّ (أَنَّ) تُوصَلُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ نَحْوُ كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنَّ قُمْ كَمَا تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ بِخِلَافِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فَإِنَّهَا لَا تُوصَلُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ وَبِخِلَافِ كَي إِذَا لَمْ تَكُنْ حَرْفًا وَكَانَتْ مَصْدَرِيَّةً فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ فَقَطْ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله تعالى: (قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) [الأعراف: ٢٩] قال: (وَأَقِيمُوا: معطوف على ما ينحل إليه المصدر الذي هو القسط أي بأن أقسطوا وأقيموا وكما ينحل المصدر لأن والفعل الماضي نحو عجبت من قيام زيد وخرج أي من أن قام وخرج وأن والمضارع نحو:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي

أي لأن ألبس عباءة وتقر عيني، كذلك ينحل لأن وفعل الأمر، ألا ترى أن أن توصل بفعل الأمر، نحو كتبت إليه بأن قم، كما توصل بالماضي والمضارع،

(١). التحرير والتنوير ٨: ٢٥.

بخلاف ما المصدرية فإنها لا توصل بفعل الأمر، وبخلاف كي إذا لم تكن حرفاً وكانت مصدرية، فإنها توصل بالمضارع فقط، ولما أشكل هذا التخريج جعل الزمخشري (وَأَقِيمُوا) على تقدير قل فقال: قل أقيموا فيحتمل قوله قل أقيموا أن يكون (وَأَقِيمُوا) معمولاً لهذا الفعل الملفوظ به.

ويحتمل أن يكون قوله: (وَأَقِيمُوا) معطوفاً على (أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ) فيكون معمولاً لقل الملفوظ بها أولاً وقدرها ليبين أنها معطوفة عليها وعلى ما خرجناه نحن يكون في خبر معمول أمر، وقيل: وأقيموا معطوف على أمر محذوف تقديره فأقبلوا وأقيموا^(١).

(١). البحر المحيط ٥: ٣٧.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى المصدر في اللغة وأن الصَّادَ وَالذَّالَ وَالرَّاءَ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْوَرْدِ، وَالْآخَرُ صَدْرُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرُهُ.
٢. وبينت معنى المصدر في الاصطلاح وأَنَّه هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه، أو هُوَ اسم الحدث الجاري على الفعل.
٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالمصدر عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في المَصْدَرِ والعامل والمعمول

المبحث الثاني: قواعد في المَصْدَرِ والفعل

المبحث الثالث: قواعد في المَصْدَرِ والإضافة

المبحث الرابع: قواعد في المَصْدَرِ والتأكيد

المبحث الخامس: قواعد عامة في المَصْدَرِ

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ست وخمسين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانه لا علم لنا إلا ما علَّمتنا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع المصدر عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.
 ٢. دراسة المصدر وأنواعه عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.
 ٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.
- وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

- . معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- . مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.
- . تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- . معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- . جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.
- . معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- . إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م).
- . الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي،
النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة
البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى،
١٤٣٠هـ.

. درج الدرر في تفسير الآي والسور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن
أحمد بن صالح الحسّين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا،
الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،
العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، دار
الكتاب العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب
الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار
الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور
الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة:
إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت،
القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن
عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد
السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى،
١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف)،
شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي
الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي
الطيحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)،
(مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ -
١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي
الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار
إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني (المتوفى:
٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة
المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد
بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. نُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن
مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز
أشبيلية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ - ٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن
أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي
بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان. . سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م. . أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبلي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٠م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد
دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية،
الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د.
مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة،
١٩٨٥م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن
إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة
العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن
عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر
الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى
الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان
درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد
الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: المصدر في اللغة العربية	٩
٣	المبحث الأول: معنى المصدر في اللغة	٩
٤	المبحث الثاني: معنى المصدر في الاصطلاح	١١
٥	الفصل الثاني: قواعد المصدر عند المفسرين	١٢
٦	المبحث الأول: قواعد في المَصْدَرِ والْعَامِلِ والمَعْمُولِ	١٢
٧	١. قاعدة: (المَصْدَرُ فَرْعٌ فِي الْعَمَلِ فِي الْفِعْلِ)	١٢
٨	٢. قاعدة: (المَصْدَرُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ)	١٣
٩	٣. قاعدة: (مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ)	١٤
١٠	٤. قاعدة: (المَصْدَرُ إِذَا جَاءَ تَفْصِيلَ عَاقِبَةٍ، فَعَامِلُهُ مِمَّا يَجِبُ إِضْمَارُهُ)	١٨
١١	٥. قاعدة: (مِنْ شَرَطِ عَمَلِ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَنْ يَكُونَ مُظْهِراً)	١٩
١٢	٦. قاعدة: (الْبَصَرِيُّونَ أَجَازُوا إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ الْمُنُونِ)	٢١
١٣	٧. قاعدة: (المَصْدَرُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ الْخَبَرِ)	٢٢
١٤	٨. قاعدة: (المَصْدَرُ إِذَا وُصِفَ قَبْلَ ذِكْرِ مَعْمُولِهِ لَمْ يَجْزِ إِعْمَالُهُ)	٢٣
١٥	٩. قاعدة: (إِذَا وُصِفَ الْمَصْدَرُ لَمْ يَجْزِ لِمَعْمُولِهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الصِّفَةِ)	٢٥

٢٦	١٠. قاعدة: (المَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَا يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الَّذِي يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ)	١٦
٢٧	١١. قاعدة: (قد يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ فِي شَيْءٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُؤَكَّدًا)	١٧
٢٨	١٢. قاعدة: (إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُضَافِ وَلَا الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ أَقْيَسُ، وَإِعْمَالُ الْمُضَافِ أَكْثَرُ)	١٨
٢٨	١٣. قاعدة: (يَجُوزُ إِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ)	١٩
٣٠	١٤. قاعدة: (الْمَصْدَرُ الْمُعَرَّفُ بِأَلٍ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَأِعْمَالُهُ عِنْدَهُمْ فِيهِ قَلِيلٌ)	٢٠
٣٤	١٥. قاعدة: ((غُفْرَانُكَ) مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ مُضْمَرًا)	٢١
٣٤	١٦. قاعدة: (حَذْفُ الْمَصْدَرِ وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ)	٢٢
٣٧	١٧. قاعدة: (حَذْفُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَوْصُولٌ وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ)	٢٣
٣٨	المبحث الثاني: قواعد في المَصْدَرِ والفِعْلِ	٢٤
٣٨	١٨. قاعدة: (الْمَصْدَرُ فِي قُوَّةِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ إِمَّا مُشْتَقٌّ، أَوْ هُوَ أَصْلُ الْإِشْتِقَاقِ)	٢٥
٣٩	١٩. قاعدة: (أَصْلُ الْمَصْدَرِ الْآتِي بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نِسْبَةٍ لِفَاعِلِهِ)	٢٦
٤١	٢٠. قاعدة: (مِنْ أَنْوَاعِ الْمَصَادِرِ مَا يَلْتَزِمُونَ حَذْفَ أَفْعَالِهَا)	٢٧

٢٨	٢١. قاعدة: (اسم المَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلِ المَصْدَرِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ بِأَنَّ وَالْفِعْلِ)	٤٥
٢٩	٢٢. قاعدة: (إذا كان المَصْدَرُ عِوَضاً عَنِ الفِعْلِ فيكون الدالُّ على الفِعْلِ والسادُّ مسده دالًّا على الجنس)	٤٥
٣٠	٢٣. قاعدة: (العَرَبُ تَجْعَلُ الفِعْلَ بِمَعْنَى المَصْدَرِ فِي مَرَاتِب: الأولى: أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ، الثَّانِيَّةُ: أَنْ تُحَذَفَ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ وَيَبْقَى النَّصْبُ بِهَا، الثَّالِثَةُ: أَنْ تُحَذَفَ (أَنْ) وَيُرْفَعَ الفِعْلُ عَمَلًا عَلَى القَرِينَةِ، الرَّابِعَةُ: عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الفِعْلِ مُرَادًا بِهِ المَصْدَرُ)	٤٧
٣١	٢٤. قاعدة: (المَصْدَرُ المُرَادُ بِهِ الدُّعَاءُ لَا يَرْتَفِعُ عَلَى مَعْنَى الإِخْبَارِ نَحْوَ سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ إِذَا قُصِدَ بِهِ المَدْحُ أَوْ التَّعْجُّبُ لِقُرْبِهِمَا مِنَ الخَيْرِ ذَوْنِ الدُّعَاءِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ الخَيْرُ فِي الدُّعَاءِ إِلَّا بِصِغَةِ الفِعْلِ)	٤٨
٣٢	٢٥. قاعدة: (لَمَّا غَلَبَتْ إِضَافَةُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الجُمْلِ وَكَانَ مَعْنَى الجُمْلَةِ بَعْدَهَا فِي مَعْنَى المَصْدَرِ، وَقَائِدَةُ العُدُولِ عَنِ الإِيتْيَانِ بِالمَصْدَرِ الصَّرِيحِ لِأَنَّ فِي الإِيتْيَانِ بِإِذِ المَقْتَضِيَةِ لِلجُمْلَةِ اسْتِحْضَارًا لِلتَّكْوِينِ العَجِيبِ المُسْتَفَادِ مِنْ هَيْئَةِ الفِعْلِ لِأَنَّ الدِّهْنَ إِذَا تَصَوَّرَ المَصْدَرُ لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا مَعْنَى الحَدَثِ وَإِذَا سَمِعَ الجُمْلَةُ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ تَصَوَّرَ حَدُوثَ الفِعْلِ وَقَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً)	٤٩

٣٣	٢٦. قاعدة: (حَرْفُ) (لَوْ) بِمَنْزِلَةِ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ لأنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا صَارَ مُؤَوَّلًا بِمَصْدَرٍ فَصَارَتْ جُمْلَةً الشَّرْطِ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ اسْتِعْمَالًا غَلَبَ عَلَى (لَوْ) الْوَاقِعَةِ بَعْدَ فِعْلِ يَوْذُ وَقَدْ يُلْحَقُ بِهِ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَحَبَّةِ وَالرَّغْبَةِ)	٥٠
٣٤	المبحث الثالث: قواعد في المَصْدَرِ والإضافة	٥٢
٣٥	٢٧. قاعدة: (أَصْلُ الْمَصْدَرِ أَنْ يُضَافَ إِلَى فَاعِلِهِ)	٥٢
٣٦	٢٨. قاعدة: (وَصَفُ الْمَصْدَرِ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ انْتَصَبَ نَصَبَ الْمَصْدَرِ)	٥٣
٣٧	٢٩. قاعدة: (أَصْلُ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ لِدَاتِ الْفَاعِلِ أَوْ ذَاتِ الْمَفْعُولِ فَلَا تَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ)	٥٤
٣٨	٣٠. قاعدة: (جُمُهورُ الْبَصَرِيِّينَ يَمْنَعُونَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ)	٥٥
٣٩	المبحث الرابع: قواعد في المصدر والتأكيد	٥٦
٤٠	٣١. قاعدة: (مِنَ الْمُؤَكِّدَاتِ: الْإِخْبَارُ بِالْمَصْدَرِ)	٥٦
٤١	٣٢. قاعدة: (مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ: الْإِسْنَادُ إِلَى الْمَصْدَرِ مَا هُوَ لَصَاحِبِهِ مَجَازًا)	٥٦
٤٢	٣٣. قاعدة: (الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ: يُفِيدُ رَفْعَ احْتِمَالِ الْمَجَازِ)	٥٧
٤٣	٣٤. قاعدة: (مِنَ أَنْوَاعِ الْمَصْدَرِ: الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ)	٥٨

	(لغيره)	
٥٨	٣٥. قاعدة: (قد يُوضَع المَصْدَرُ موضع الوَصْفِ مُبَالِغَةً)	٤٤
٦٠	٣٦. قاعدة: (قد يُخْبَرُ عَنِ المَصْدَرِ بِاسْمِ الذَّاتِ لِلْمُبَالِغَةِ)	٤٥
٦١	المبحث الخامس: قواعد عامة في المَصْدَرِ	٤٦
٦١	٣٧. قاعدة: (رَفَعُ المَصْدَرِ أبلغُ مِنْ نَصْبِهِ)	٤٧
٦١	٣٨. قاعدة: (المَصْدَرُ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى المَفْعُولِ)	٤٨
٦٣	٣٩. قاعدة: (المَصْدَرُ لا يدل على زمان معين)	٤٩
٦٥	٤٠. قاعدة: (قد يَسُدُّ المَصْدَرُ مَسَدَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ)	٥٠
٦٥	٤١. قاعدة: (المَصْدَرُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ)	٥١
٦٨	٤٢. قاعدة: (المَصْدَرُ المُضَافُ مِنْ صِيغِ العُمُومِ)	٥٢
٦٩	٤٣. قاعدة: (المَصْدَرُ المؤَوَّلُ أَعْرَفُ مِنَ المَحَلِّي بِاللَّامِ؛ لَأَنَّهُ يُشَبِّهُ الضَّمِيرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بِهِ)	٥٣
٧٠	٤٤. قاعدة: (لا يَقُومُ مقام الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَّا المَصْدَرُ الصَّرِيحُ بِلَفْظِهِ)	٥٤
٧١	٤٥. قاعدة: (قد يُحَذَفُ المَصْدَرُ وَيُقَامُ مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ)	٥٥
٧٢	٤٦. قاعدة: (إِذَا تَسَلَّطَ النَّفْيُ عَلَى المَصْدَرِ كَانَ المَصْدَرُ مَنْفِيًّا عَلَى جِهَةِ العُمُومِ)	٥٦
٧٣	٤٧. قاعدة: (المَصْدَرُ المِيميُّ أبلغُ مِنْ جِهَةِ زِيَادَةِ المَبْنِيِّ)	٥٧

٥٨	٤٨. قاعدة: (المصدرُ أصلُ الاشتقاق)	٧٤
٥٩	٤٩. قاعدة: (المصدرُ قد يكونُ بمنزلةِ اسمِ الجنسِ وقد يكونُ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ)	٧٤
٦٠	٥٠. قاعدة: ((حسبُ) مُلازمُ الإفرادِ والتذكيرِ لِأَنَّهُ جُمُودُهُ شَابَهُ الْمَصْدَرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْمُ فِعْلٍ فَهُوَ كَالْمَصْدَرِ)	٧٥
٦١	٥١. قاعدة: (المفعولُ أوْعَلُ فِي الاسميَّةِ مِنَ الْمَصْدَرِ فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الْإِدْعَامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِدْعَامِ لِلْأَفْعَالِ)	٧٦
٦٢	٥٢. قاعدة: (كَثُرَ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى فَعْلَانٍ - بفتح العين - وأما فَعْلَان - بسكون العين - فقليلٌ)	٧٦
٦٣	٥٣. قاعدة: (قد تقوم (ما) الاستفهاميَّةُ وَكَذَلِكَ (ماذا) إِذَا جَعَلْتَهَا كُلَّهَا اسْتِفْهَامًا مَقَامَ الْمَصْدَرِ)	٧٧
٦٤	٥٤. قاعدة: (العَرَبُ يُعَامِلُونَ اسْمَ الْمَرَّةِ مُعَامَلَةً مُطْلَقِ الْمَصْدَرِ غَيْرَ مُلَاحِظِينَ فِيهِ مَعْنَى الْمَرَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُلَاحِظُونَ الْمَصْدَرَ فِي ضِمْنِ فَرْدٍ)	٧٩
٦٥	٥٥. قاعدة: (المصدرُ المؤوَّلُ يُشْبِهُ الضَّمِيرَ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ، فَكَانَ أَعْرَفَ مِنْ غَيْرِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَ حَقِيقًا بِأَن يَكُونَ هُوَ الْاسْمُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْأَعْرَفَ مِنَ الْجُزْأَيْنِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ)	٨٠
٦٦	٥٦. قاعدة: (كَمَا يَنْحَلُّ الْمَصْدَرُ لِأَن وَالْفِعْلَ الْمَاضِي وَأَنَّ وَالْمُضَارِعَ، كَذَلِكَ يَنْحَلُّ لِأَن وَفِعْلُ الْأَمْرِ أَلَّا تَرَى أَنَّ (أَنَّ) تُوصَلُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ نَحْوُ كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنَّ فَمُ كَمَا تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ بِخِلَافِ مَا	٨١

	المَصْدَرِيَّةُ فَإِنَّهَا لَا تُوصَلُ بِفِعْلِ الأَمْرِ وَبِخِلَافِ كَيِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَرْفًا وَكَانَتْ مَصْدَرِيَّةً فَإِنَّهَا تُوصَلُ بِالمُضَارِعِ فَقَطْ)	
٨٣	الخاتمة	٦٧
٨٥	المصادر والمراجع	٦٨
٩٢	فهرس المحتويات	٦٩